الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٣٠**

الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاسبر مارتينس (أنغولا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨٥ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/67/152)

مشروع القرار (A/67/L.3)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نظرا للأحوال الجوية الشديدة القسوة التي شهدناها خلال الأسبوع الماضي، لم يتمكن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من السفر إلى نيويورك لعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠١١. والبيان الذي أعده سيصدر لاحقا كمذكرة من الأمين العام. ونسخ البيان المعد متوفرة أيضا هنا في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا التي ستعرض مشروع القرار A/67/L.3.

السيدة فينتورا (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): باسم الوفد الكندي، نائباً عن رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسرني أن أعرض مشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“. وكما يعرف الزملاء، فإن الجمعية العامة تنظر في هذا التقرير كل عام. وذلك عملاً بأحد متطلبات النظام الأساسي للوكالة واتفاق عام ١٩٥٧ الذي يحكم العلاقة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة.

ومشروع القرار هذا هو الوسيلة التي تتيح للجمعية العامة أن تحيط علماً ببيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالقرارات والمقررات التي يتخذها المؤتمر العام، إلى جانب الإحاطة علماً بعمل الوكالة.

مشروع النص المعروض على الجمعية العامة نوقش في فيينا فيما بين الدول الأعضاء في الوكالة، وأيضاً خلال مشاورات غير رسمية هنا في نيويورك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وهو مجرد تحديث وقائعي لنص العام الماضي (القرار ٦٦/٧) مع تغيير التواريخ وسرد القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر العام في اجتماعه العام السادس والخمسين.

ومن دواعي سروري أن أوصي بالنظر في هذا النص في الجمعية العامة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يحظى بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلدا عملية الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وبلدا منطقة التجارة الحرة الأوروبية ليختنشتاين والنرويج، عضوا المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يسرنا أن نؤيد مشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“، وهو التقرير الذي يؤكد من جديد على دور الوكالة الذي لا غنى عنه فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، وفي المساعدة على تطوير الطاقة النووية وتطبيقاتها العملية في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا والتحقق والسلامة والأمن النووي.

والاتحاد الأوروبي يبقى ملتزماً بالعمل المتعدد الأطراف الفعال ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ويؤكد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. والاتحاد الأوروبي يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وخطة العمل، إلى جانب الاتفاق على عملية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يعقد في عام ٢٠١٢، لا يدلل على عزمنا المشترك على التقيد بنظام عدم الانتشار النووي فحسب، بل وتعزيزه. وفي هذا الصدد، يثني الاتحاد الأوروبي على المُيَسِّر، سعادة السيد ياكو لايافا، على عمله الذي يتسم بالمهنية وعلى مشاوراته وتقريره عن التحضير لمؤتمر يعقد في عام ٢٠١٢ بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي قدمه خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار النووي المعقود في فيينا في وقت سابق من العام الحالي.

والاتحاد الأوروبي يُذَكِّر بمحفل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن تلك المسألة، ويرحب بدعم الوكالة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك من خلال إعداد وثيقة معلومات أساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بطرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها، كما تطلب خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، وبغرض الإسهام في الجهود الدولية تلك، يسر الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى دعمه لعملية تفضي إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي تجلى من خلال قرار جديد اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخراً، وتحديداً في ٢٣ تموز/يوليه. وكما أُعلن في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لهذا العام، يسر الاتحاد الأوروبي أن يعلن أن ندوة المسار ٢ التي ينظمها تجمع عدم الانتشار المنبثق عن الاتحاد الأوروبي تعقد في بروكسل اليوم

وغداً، وينتظر أن تسمح بتبادل مفتوح للآراء بشأن جميع الجوانب المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

لقد أكد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ مرة أخرى على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق والتأكد من امتثال الدول لالتزاماتها فيما يتعلق بالضمانات، بغرض منع تحويل المواد النووية عن الاستخدامات السلمية. ويظل الاتحاد الأوروبي قلقاً بشدة جراء التحديات الخطيرة التي طال أمدها لنظام عدم الانتشار والتي تشكلها جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية، وهي الشواغل التي زادت من حدتها التقارير الأخيرة التي قدمها المدير العام للوكالة لمجلس المحافظين. ومرة أخرى، ارتأى المجلس أنه لا بد من اعتماد قرار بشأن إيران يؤكد مجدداً على متطلبات قراره لعام ٢٠١١ ويحث إيران على الامتثال الكامل ودون إبطاء لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى جانب الوفاء بمتطلبات مجلس محافظي الوكالة، ومنها تطبيق المدونة المعدلة ٣,١ وتنفيذ البروتوكول الإضافي ودخوله حيز النفاذ فوراً. وقد أيد الاتحاد الأوروبي اعتماد ذلك القرار تماماً.

والاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد من جديد أن مجلس الأمن، صاحب الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، لديه الولاية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة عدم الامتثال لالتزامات عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات الضمانات. ونظام ضمانات الوكالة مكون أساسي في نظام عدم الانتشار النووي ويؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لأن المؤتمر العام للوكالة اتخذ بأغلبية ساحقة قراراً عنوانه ”تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته وتطبيق البروتوكول الإضافي النموذج“. والاتحاد الأوروبي ممتن للتأييد الواسع النطاق الذي حظي به من الدول الأعضاء في الوكالة فيما يعد تقليدياً قراراً يقدمه الاتحاد الأوروبي. ويشدد الاتحاد على أنه يرى أن التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي النموذج تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة، وأن اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الذي تطبقه الوكالة حالياً. والاتحاد الأوروبي يدعو إلى تعميم هذين الصكين الأساسيين لنظام ضمانات الوكالة دون إبطاء.

وفيما يتعلق بالسلامة النووية، وخاصة فيما يتصل باستجابات الاتحاد الأوروبي بالنسبة للحادث النووي في فوكوشيما دايتشي، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي دعا إلى إجراء تقييمات شاملة للمخاطرة والسلامة – اختبارات إجهاد – في محطات الطاقة النووية الأوروبية. والتقارير الوطنية الـ ١٧ – المقدمة من ١٥ من بلدان الاتحاد الأوروبي وسويسرا وأوكرانيا – التي تغطي جميع محطات الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي والبلدان المشاركة، قام بتقييمها ٨٠ مراجعاً من أوروبا. وشارك الكثير من المراقبين من بلدان ثالثة في تلك المبادرة التي لم يسبق لها مثيل. وأحيل التقرير الذي راجعه نظراء إلى اجتماع المجلس الأوروبي في حزيران ٢٠١٢. وفي تموز/يوليه، اتفق على خطة عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وكما طلب المجلس الأوروبي في آذار/مارس ٢٠١١، ستقوم المفوضية الأوروبية الآن بدراسة التطويرات المحتملة للتشريعات الأوروبية، لا سيما في مجال توجيهات السلامة النووية، توطئة لتقديمها للدول الأعضاء

يولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لتنفيذ أعلى معايير الأمان النووي في جميع أنحاء العالم. ويشكل التعاون الدولي عاملاً حاسماً من أجل تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي. وتعتبر – في ذلك السياق – اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ

إشعاعي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، أدوات ذات أهمية بالغة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافا متعاقدة في اتفاقيات السلامة ذات الصلة إلى أن تفعل ذلك دون تأخير. وبالقدر ذاته، فإن خطة العمل الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة النووية، هي أيضا أداة هامة ينبغي تنفيذها من قبل الدول الأعضاء والأمانة العامة.

إننا نواجه عهدا جديدا من التهديدات التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، وخاصةً الإرهابيين، الذين يسعون إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا والمواد المتعلقة بها، وهي إحدى المخاطر المحتملة والأكثر تدميرا للأمن العالمي. ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط – في ضوء تلك التهديدات المستمرة – قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و١٨٨٧ (٢٠٠٩)، فضلا عن العديد من المبادرات الدولية الأخرى، مثل مبادرة مجموعة الثمانية ”الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة وموادها“ والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والأمن النووي ومؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي، ومبادرة الحد من التهديد العالمية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالأمن النووي: ”تعزيز الجهود العالمية“ الذي سيعقد في تموز/يوليه، وهو مفتوح أمام مشاركة جميع الدول، ويرحب بالدور الذي يمكن أن تؤديه جميع العمليات والمبادرات الدولية فيما يتعلق بتيسير التآزر والتعاون في مجال الأمن النووي.

ويدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة الوكالة في مجالات الأمن النووي في إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويعتبر الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع فرادى الدول الأعضاء، مساهما رئيسيا في صندوق الأمن النووي، إذ قدّم حوالي ٣٠ مليون يورو إلى الصندوق حتى الآن. وعليه، فقد استفادت إلى اليوم أكثر من ٥٠ دولة من المساعدات التي يمولها الاتحاد الأوروبي عبر العمل المشترك للاتحاد، وقرارات المجلس ذات الصلة. ولا يزال عدد الدول المستفيدة في ازدياد مستمر.

وقد خصص الاتحاد خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ ما يقرب من ٢٦٠ مليون يورو لتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على نطاق العالم، بموجب أداة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار. وخصص من ذلك المبلغ، ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار لمبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن مراكز التفوق الإقليمية. ويتمثل الهدف من تلك المراكز في الاستثمار في تعزيز القدرات المؤسسية لأصحاب المصلحة في البلدان الشريكة، بغرض تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية أو النووية بصرف النظر عن منشئها. وفي الوقت نفسه عزز الاتحاد الاوروبي جهوده في مجال الاتصال والتنسيق مع الشركاء الرئيسيين والمنظمات الدولية. وفي ١٩ نيسان/أبريل رحب مجلس الأمن بإنشاء مراكز التفوق المعنية بالمواد والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (انظر S/PV.6752). وعقد مؤتمر رئيسي بشأن هذه المراكز في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، فإن خدمات الاتحاد الأوروبي المعنية توشك على الانتهاء من وضع مفهوم على نطاق أوسع فيما يتعلق بالتنسيق مع مكتب وكالة الطاقة الذرية للأمن النووي، من شأنه أن يشمل العمل العادي على المستويين الاستراتيجي والتقني من الجوانب الإشعاعية والنووية لمبادرة مراكز التفوق.

وتكتسي الحماية المادية الفعالة أهمية قصوى لمنع تحويل المواد النووية إلى الإرهابيين أو إساءة استخدامها عن طريق الخطأ، فضلا عن حماية المنشآت النووية من الاستخدام غير المصرح به والأفعال الكيدية. وعليه، يحث الاتحاد الأوروبي

جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها لعام ٢٠٠٥، على أن تصبح طرفا فيها.

وختاما، يستخدم الاتحاد الأوروبي العديد من أدواته المالية لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللتعاون مع البلدان الثالثة في مجال استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية بمبلغ إجمالي يقدر بنحو ١٥٠ مليون يورو سنويا. وفيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإن الوكالة تضطلع بدور هام للغاية في مجالات صحة الإنسان، والأغذية والزراعة، والموارد المائية، والبيئة، والطاقة النووية، فضلا عن الدور الذي تؤديه في مجال السلامة النووية والإشعاعية في الدول الأعضاء المشاركة. وينفذ جزء من ذلك التمويل في البلدان الثالثة عبر صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أبرز المساهمين. ونقدم أيضا مساهمات كبيرة لمبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية. ونظم الاتحاد الأوروبي في ٤ أيار/مايو- على هامش اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥- حدثاً جانبيا بشأن موضوع الاستخدامات السلمية، بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد فيرغسون (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تشيد أستراليا بالمدير العام أمانو على تقريره (A/67/152) بشأن إنجازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتحديات التي ستواجهها في السنوات القادمة.

وتأخذ أستراليا على محمل الجد المسؤوليات التي تنطوي عليها عضويتها في مجلس محافظي الوكالة. ونولي أهمية كبيرة للدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في مجال تحسين أمن وأمان الأنشطة النووية، وتوسيع نطاق مساهمة التكنولوجيا النووية في المجال الإنساني، والتحقق من التزامات الدول بمنع الانتشار النووي.

وفي أعقاب حادث محطة فوكوشيما، ساعدت الإجراءات والمبادرات المتواصلة التي اضطلع بها المدير العام للوكالة أمانو، على تحسين الأمان النووي على الصعيد الدولي، وخصوصا عبر تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي. وتمثل خطة العمل دليلاً قوياً وعملياً على الأولوية التي نوليها جميعا لتحقيق أعلى المعايير الممكنة فيما يتعلق بالأمان النووي. ونشجع الدول على أن تتخذ الإجراءات الواردة في الخطة على نحو استباقي، فضلا عن اتخاذ أية إجراءات إضافية ذات صلة بالظروف الخاصة لتلك الدول.

ترحب أستراليا بالنتائج الإيجابية للاجتماع الاستثنائي الثاني للأطراف في اتفاقية الأمان النووي، الذي عقد في آب/أغسطس، وخاصةً ما يتعلق منها بالارتقاء بمستوى القواعد والمبادئ التوجيهية التي من شأنها تعزيز الأمان النووي عبر الإبلاغ الوطني بطريقة أكثر شمولا وعمليات استعراض الأقران على نحو أكثر قوةً.

وعلى الرغم من أهميةتدابير الأمان النووي، فإنها لا تشكل العناصر الوحيدة اللازمة لحماية الأشخاص والبيئة على نحو ملائم. ويتسم نظام الوكالة للأمن النووي ودوره في المبادرات والأنشطة الدولية المتعلقة بالأمن النووي بالقدر ذاته من الأهمية. ويشكل نظام ضمانات الوكالة أحد الركائز الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي. ولكي يكون ذلك النظام على أتم الفعالية، فإنه لا بد من أن يتسم بالتغطية الشاملة. ولا غنى عن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالنسبة للنظام. ولا نزال ندعو الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وإلى إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. ولا نزال ندعو أيضا جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي لم

تف بالتزاماتها ذات الصلة بموجب المعاهدة، إلى إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة، والالتزام ببروتوكولاتها الإضافية دون تأخير.

ويجب على الدول الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، خاصةً وأنها ليست طوعية. وعليه، فإن من دواعي الأسف العميق، أن تواصل بعض الدول انتهاك التزاماتها. وندعو تلك الدول إلى التعاون مع الوكالة على حل جميع تلك المسائل، وأن تثبت بشكل قاطع النوايا السلمية لبرامجها النووية، فضلا عن الامتثال التام لجميع التزاماتها الدولية. وتثني أستراليا على الوكالة لما تبذله من جهود مستمرة من أجل حل تلك المسائل.

وتواصل أستراليا دعم الوكالة في تطوير تقنيات وأساليب الضمانات. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت جامعة غرب أستراليا أحدث عضو في شبكة مختبرات التحليل التابعة للوكالة. وستعمل الجامعة – في سياق ذلك الدور – على تحليل العينات البيئية على أن تكون قادرة على الكشف عن الأنشطة النووية غير المشروعة.

واستراليا ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع الوكالة وجيراننا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وتتشاطر أستراليا قاعدة أبحاثها العلمية الماهرة، فضلا عن المعدات والأفراد مع الدول المجاورة والدول الأعضاء الأخرى. ونقدم دعما قويا لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إنَّ الوكالة تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز قدرات الدول على الوقاية من المشاكل الصحية وتشخيصها ومعالجتها باستخدام التقنيات النووية. وينبغي ألاّ نُغفل أبداً مثل هذه الفوائد الإنسانية، التي تتفرَّد الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بالقدرة على توفير دعم عالمي لها.

وقد أعلنت أستراليا مؤخراً عن تعزيز قدراتها على إنتاج الطبّ النووي، الذي سيتمكّن في السنوات المقبلة من تلبية معظم الاحتياجات العالمية إلى النظائر المُشعَّة الطبِّية. ومن الأساسي النهوض بالنتائج الصحية للطبّ النووي وبالجهود العالمية لعدم الانتشار النووي على السواء، عَبْر تقليص الاستخدام المدني لليورانيوم عالي التخصيب. ويستند مَرفقنا الجديد إلى استخدام اليورانيوم منخفض التخصيب دون سواه. وتُطوِّر أستراليا أيضاً تقنيتها المتخصصة ”سينروك“ لإدارة النفايات النووية، لتغليف نفايات إنتاجها المتزايد من الطبِّ النووي وتخزينها بأمان.

وأخيراً، إنَّ البيئة الخارجية التي تعمل فيها الوكالة شديدة التقلُّب، فينبغي لنا أن نضمن لها القدرة على الاستجابة للتطورات الخارجية بسرعة وفعالية، سواء كانت تتعلق بالأمان النوويّ أوالحماية المادية أو الانتشار النووي أو التنمية المستدامة. وستواصل أستراليا تقديم الدعم التقني والمالي والسياسي لضمان قدرة الوكالة على مساعدة الدول في التصدّي لتحدِّيات الحاضر والمستقبل.

ويسرّ أستراليا أن تُقدِّم مشروع القرار A/67/L.3 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة تاندون (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): إنَّ وفد بلدي يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية) على إعداد التقرير السنوي لعام ٢٠١١، كما أُحيل في مذكّرة الأمين العام (A/67/152).

إنَّ الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، فضلاً عن الشواغل بشأن تغيُّر المناخ، والأسعار المتقلِّبة للوقود الأحفوري وأمن إمدادات الطاقة تبقى عوامل أساسية في تحديد مزيج الطاقة لأيّ بلد. ويتجسَّد ذلك بجدارة في ملاحظة التقرير أنَّه على الرغم من الحادث النووي في اليابان في آذار/مارس ٢٠١١، تبقى الطاقة النووية خياراً هامّاً، ليس للبلدان التي لديها برامج

نووية قائمة فحسب، وإنّما للبلدان النامية ذات المتطلبات المتزايدة من الطاقة أيضاً. ونلاحظ أنَّ توقُّعات الوكالة الدولية بعد الحادث فيما يتعلق بقدرة الطاقة النووية العالمية في عام ٢٠٣٠ أدنى قليلاً ممَّا توقَّعته سابقاً، لأنَّ بعض البلدان أرجأت قراراتها بشأن استحداث برامج نووية.

وقد أثار حادث فوكوشيما استجابة عالمية لمسألة تعزيز الأمان النووي، فيما الدول الأعضاء تعيد تقييم أمان محطات الطاقة النووية القائمة. ومع أنَّه سيجري المزيد من التنقيح لنتائج هذه التقييمات عند الاقتضاء، في ضوء المعلومات الجديدة التي قد تظهر في المستقبل، فإنَّ من دواعي الارتياح أنَّ البيانات التي جمعتها الوكالة الدولية والرابطة العالمية للمشغلين النوويين تُظهر أنَّ مستوى الأمان النووي في عام ٢٠١١ لدى الـ ٤٣٥ محطة للطاقة النووية العاملة المُشغَّلة في أرجاء العالم ظلَّ عالياً.

لكن حادث فوكوشيما أثبت أنه ليس هناك مجال للتقاعس. فينبغي للوكالة الدولية أيضاً أن تتّخذ جميع التدابير الضرورية لتبديد سوء الفهم لدى الرأي العام والدول الأعضاء بشأن أمان محطات الطاقة النووية، آخذة في الحسبان التطوُّرات الراهنة في مجالات التصميم والتكنولوجيا ذات الصلة. لذا، نودّ أن ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل جماعياً لمواصلة تعزيزالأمان النووي. وفي هذا الصدد، نودّ تشجيع الوكالة الدولية على بذل الجهود المتضافرة لتعزيز التدفُّق الحرّ لآخر المعلومات والتكنولوجيا والمعدَّات المتعلقة بالأمان النووي فيما بين الدول الأعضاء.

إنَّ للطاقة النووية دوراً أساسياً في تحقيق أهداف النموّ الاقتصادي المستدام في الهند. وفي الوقت نفسه، تشارك الهند مشاركة كثيفة في تطوير تكنولوجيات نووية في مجالات متنوّعة تتجاوز نطاق الطاقة النووية. وهذه تشمل التطبيقات لأنواع محسَّنة من المحاصيل، وحماية المحصول، والتكنولوجيات المستندة إلى الإشعاع بعد الحصاد، والتشخيص والعلاج الإشعاعيين للأمراض وتكنولوجيات مياه الشرب المأمونة وسواها.

وبرامج الطاقة النووية في الهند موجَّهة نحو تعزيز إمكانات الطاقة للموارد المتاحة من اليورانيوم واستخدام مخزوناتها الضخمة من الثوريوم. ونعتقد أنه لا يمكن للموارد العالمية المتوافرة من اليورانيوم أن تكفل التوسُّع المنشود للطاقة النووية بدون اعتماد نهج دورة الوقود المُغلقة، ثم اعتماد دورة وقود الثوريوم لاحقاً.

وفي هذا الصدد، نودّ أن نذكُر الاجتماع التقني للوكالة الدولية، الذي عُقِد في الهند في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١١، حيث تداول أكثر من ٥٠ خبيراً يمثِّلون ٢٠ دولة عضواً في مواضيع مختلفة متعلِّقة بالثوريوم. ولاحظ المشاركون مدى مساهمة الثوريوم في توسيع الانتشار العالمي للطاقة النووية، واستنتجوا أنَّ التكنولوجيا ناضجة بما يكفي لكفالة انتشارها على الصعيد التجاري في مرحلة أولية. ونحن نشجِّع الوكالة الدولية على مواصلة المشاركة في دورة وقود الثوريوم. ونظراً للخصائص المادية والنووية المتميِّزة للثوريوم، فإنه يعتبَر وقود المستقبل على نطاق واسع وبجدارة.

إنَّ لدى الهند حالياً ٢٠ مُفاعلاً مُشَغَّلاً ذات قدرة تبلغ بعد التركيب ٧٨٠ ٤ ميغاوات، وسبعة مفاعلات قيد الإنشاء قدرتها بعد التركيب ٣٠٠ ٥ ميغاوات. ومن المقرَّر للوحدة الأولى من مفاعل الماء الثقيل المضغوط كهربائياً في كودانكولام، والبالغة قدرته ٠٠٠ ١ ميغاوات، أن تبلغ مرحلتها الحرِجة الأولى قريباً جداً. ثمّ تليها الوحدة الثانية سريعاً. ويمضي العمل على أربع محطات للطاقة النووية بتصميم محلي لمفاعل ماءٍ ثقيل من النوع المضغوط كهربائياً، بقدرة ٧٠٠ ميغاوات، اثنتان منها في كلٍّ من رواتبهاتا، في راجستان، وكاكرابار في غوجارات. ومفاعل التوليد السريع النموذجي بقدرة ٥٠٠ ميغاوات في مرحلة متقدِّمة من الإنشاء أيضاً. وهناك عدد من

مشاريع المفاعلات الأخرى قيد التفاوض مع البائعين الأجانب المُحتمَلين لإنشاء محطات للطاقة النووية في مواقع مختلفة.

وقد سرُّنا أن رحَّبنا بثلاثة أعضاء جُدُد في كنَف المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (المشروع الدولي للمفاعلات) في عام ٢٠١١. وما انفكّت الهند مرتبطة بهذا المشروع منذ بدايته، وقد أسهمت في تقدُّمه. ونعتقد أنه لدى هذا البرنامج إمكانية كبرى لجعل الوصول إلى الطاقة النووية ممكناً بشكل مأمون ومستدام، ولا سيّما للوافدين الجدُد في هذا المسار. وينبغي للوكالة الدولية أن تواصل القيام بدور مركزي في تطوير تكنولوجيا مبتكَرة للاستخدام المأمون للطاقة النووية من خلال المشروع الدولي للمفاعلات.

إنَّ وفد بلدي يدعم دعماً كاملاً الأنشطة الأخرى للوكالة الدولية، التي تُنفَّذ لتحفيز الابتكار في مجال الطاقة النووية عَبْر الأفرقة العاملة التقنية لتكنولوجيات المفاعلات المختلفة، والمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتطبيقات غير الكهربائية. ومشاريع البحوث المنسَّقة التي تنظِّمها الوكالة الدولية تشكِّل منتدىً متميزاً لفهم التكنولوجيا وتطويرها.

وتعلِّق الهند أهمية كبرى على أعمال الوكالة الدولية في مجال العلوم النووية. ونحن نُسهم في هذه الأنشطة عَبْر المشاركة في الاجتماعات التقنية ومشاريع البحوث المنسَّقة ودعم برنامج الوكالة الدولية في الانشطار النووي.

ويعتقد وفد بلادي أنَّ برامج الوكالة الدولية وإنجازاتها في التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة، والصحة البشرية والتغذية، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة والصناعة تقطع شوطاً طويلاً نحو تلبية احتياجات البلدان النامية. وسنواصل تقديم دعمنا لبرامج الوكالة الدولية، بما يشمل تقديم خدمات الخبراء ومقاعدهم في مؤسسات مشهود لها لتدريب الزملاء من الدول الأعضاء.

وبهذه الملاحظات، نُحيط علماً بالتقرير السنوي للوكالة الدولية لعام ٢٠١١. والهند تدعم أعمال الوكالة الدولية، وقد قدَّمت مشروع القرار A/67/L.3 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد لازاريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أعرب باسم وفد جمهورية بيلاوس عن تقديرنا لتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية)، السيد يوكيا أمانو، بشأن أنشطة الوكالة في السنة الماضية (انظر A/67/152). ويؤكِّد الوفد البيلاروسي دعمه للوكالة بصفتها منظمة دولية رائدة تُسهِم في الاستخدام المأمون والموثوق والسلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية المستدامة.

وكان العام الماضي صعبا بالنسبة للمجتمع النووي الدولي بأسره، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ضوء الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما للطاقة النووية في اليابان. فبعد ربع قرن من كارثة تشيرنوبيل، وجد العالم نفسه مرة أخرى في مواجهة الحوادث النووية. وأجبرنا هذا على إعادة تقييم مسألة السلامة النووية والكيفية التي يمكن بها ضمان ذلك.

وننوّه بالقدر الكبير من حجم العمل الذي تضطلع به أمانة الوكالة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، من أجل تكييف النهج الحالية لضمان وجود نظام عالمي للسلامة النووية. وقد قامت بيلاروس بدور نشط في هذه العملية، وتعتزم تقديم مساهمتها الخاصة في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن السلامة النووية، التي اعتمدت في الدورة العادية الخامسة والخمسين للمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وتولي بيلاروس أهمية قصوى لضمان السلامة النووية والإشعاعية في تنفيذ برنامجها الوطني للطاقة النووية. وتمثل سلامة هذه البرامج في المستقبل إحدى أولويات الدولة ويضطلع بلدنا بجميع المراحل اللازمة لتطوير الطاقة النووية في تعاون

وثيق مع الوكالة، وفي التزام صارم بالقواعد والمعايير. وتأكد ذلك مجددا من خلال نجاحه في استضافة بعثة الاستعراض المتكامل للبنية التحتية النووية في بيلاروس في حزيران/يونيه. وحظيت جهود بيلاروس بالثناء الكبير خلال الزيارات التي قام بها للبلد المدير العام للوكالة، يوكيا أمانو، في نيسان/أبريل ونائب مديرها العام، الكسندر بيشكوف، في تشرين الأول/أكتوبر.

ونشير إلى التعاون المثمر مع أمانة الوكالة على تعزيز الأمن النووي. وتعكف بيلاروس، بمساعدة الوكالة، على تنفيذ خطة عمل هامة ومنسقة. ونعتقد أن هذه الأنشطة لا تشكل مساهمة كبيرة من بيلاروس في تعزيز الأمن النووي على الصعيد الوطني فحسب وإنما أيضا على الصعيد الإقليمي.

ولدى بيلاروس اقتناع راسخ بأهمية دور الوكالة في تنسيق الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي ومنع الإرهاب النووي. ولا يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة في هذا المجال سوى الإجراءات المتفق عليها والعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبرى على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية المعتمدة تحت رعاية الوكالة، بما في ذلك اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتوسيع نطاق مشاركة الدول في هذه الصكوك.

وتشارك بيلاروس بنشاط في برنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي يُتوخى من خلاله تقديم مساعدات كبيرة في تطبيق المعارف والتكنولوجيا النووية. وعلى رأس الأولويات الوطنية الرئيسية تطوير البنية التحتية للطاقة النووية وحماية البيئة وإعادة تأهيل المناطق التي عانت نتيجة لكارثة تشيرنوبيل والقضايا الصحية. ونرى أن الاستمرار في برنامج التعاون التقني وتعزيزه، فضلا عن ضمان دعمه القوي ماليا، يجب أن يظل متمتعا بأولوية بين أنشطة الوكالة. وبصفة بيلاروس من المناصرين بثبات لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فهي تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الخاص بها. ونرى أن من المهم للغاية تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، كمعيار لأنشطة التحقق.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا لعمل الوكالة. ونشير إلى أن بيلاروس من مقدمي مشروع القرار A/67/L.3، الذي يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن أعمال الوكالة (انظر A/67/152).

وخلال العام الماضي، أدت الوكالة بهمة واجباتها وفقا لولايتها القانونية وذلك بالمحافظة على التطوير المتوازن لولايتيها الرئيسيتين المتمثلتين في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية، وحققت نتائج مثمرة في مختلف مجالات عملها. وفي مجال السلامة النووية على وجه الخصوص، اتخذت الوكالة مجموعة من التدابير لضمان التنفيذ الشامل والفعال لخطة العمل بشأن السلامة النووية منذ اعتمادها في الدورة العادية الخامسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة. وترى الصين أن لقيام الوكالة بهذه الجهود أهمية كبيرة لاستعادة ثقة الجمهور في الطاقة النووية، وتحسين الاستجابة الدولية للسلامة ولحالات الطوارئ النووية وضمان التنمية الآمنة والمستدامة للطاقة النووية على نطاق العالم.

وفي الوقت ذاته، تشجع الوكالة من خلال برنامجها للتعاون التقني على تطبيق التكنولوجيا النووية في طائفة واسعة من المجالات، مثل الصحة العامة، والخدمات الطبية، والزراعة والحماية البيئية. وعلى أساس هذا البرنامج، ما برحت الوكالة تقدم توجيهات هامة للبلدان النامية بشأن تطوير الطاقة النووية. كما تدعم وتساعد الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها

المتعلقة بالأمن النووي والسلامة النووية بإنشائها اللجنة المعنية بإرشادات الأمن النووي وبوضعها وثائق توجيهية، من قبيل أساسيات الأمن النووي. وتسعى الوكالة باستمرار لتعزيز عالمية اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي، وتقوم في حزم بتنفيذ المهام المتعلقة بالضمانات. ومن دواعي سرور الوفد الصيني ما يراه من تقدير الدول الأعضاء الواسع ودعمها لعمل الوكالة.

وقد أثار حادث فوكوشيما النووي التفكير العميق داخل المجتمع الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية، ويتزايد فهم الدول على نحو سليم لتطوير الطاقة النووية. فمن جهة، لا تزال الطاقة النووية، باعتبارها شكلا من أشكال الطاقة النظيفة والمتسمة بالكفاءة، تؤدي دورا لا غنى عنه في ضمان أمن الطاقة وفي تعزيز التنمية الاقتصادية وفي مكافحة تغير المناخ. وقد ظل الاتجاه العالمي حيال تطوير الطاقة النووية أساسا كما هو. ومن جهة أخرى، تمثل السلامة أولوية بالنسبة للطاقة النووية وهي أساسية بالنسبة لتطويرها.

وتتقيد الصين دائما بمبدأ السلامة أولا في تطوير الطاقة النووية. وقد أنشأنا نظاما شاملا للمعايير القانونية وإطارا تنظيميا للسلامة النووية، وسوف نستمر في تحسين هذه الهياكل. وقد عززنا إدارة سلامتنا النووية واستجابتنا لحالات الطوارئ، وكثفنا جهودنا في تدريب الموظفين وبحوث التكنولوجيا وتطويرها ولنا سجل جيد في مجال السلامة النووية. وتؤيد الصين عمليات التبادل والتعاون ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي وتشارك بنشاط فيها من أجل المزيد من تحسين السلامة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل بلا كلل أيضا على تطوير تكنولوجيا متقدمة للطاقة النووية وتطبيقها.

وتعلق الصين أيضا أهمية كبيرة على بناء قدرات الأمن النووي، وتدعم التعاون الدولي ذا الصلة وتشارك بنشاط فيه. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، حضر الرئيس هو جينتاو مؤتمر قمة الأمن النووي في سيول، حيث شرح السياسات والتدابير المتعلقة بمسائل الأمن النووي في الصين بطريقة شاملة. ولقد أدت الصين دوراً بنّاء في كفالة نجاح مؤتمر القمة، وأسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون الدولي بشأن الأمن النووي.

وفي الوقت الراهن، يسير بناء مركز التدريب العالي المعني بالأمن النووي في الصين، بالتعاون مع البلدان ذات الصلة، بشكل منظّم. وسوف تجهد الصين لجعله مركزا إقليمياً للتدريب العالي، وللتعاون والتواصل مع المراكز الأخرى بغية رفع مستوى الأمن النووي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد الصين الدور القيادي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الأمن النووي، وسوف تواصل تقديم مساهمات إلى صندوق الأمن النووي.

إن الوكالة هي المنظمة الدولية الأكثر سلطة وتمثيلا في المجال النووي. وتعلق الدول الأعضاء آمالا كبيرة عليها. وتأمل الصين أن تعطي الوكالة الاولوية، في مواجهة الوضع الجديد، أولاً لزيادة تعزيز خطة العمل بشأن الأمان النووي، والتبادلات والتعاون على الصعيد الدولي بشأن الأمان النووي، ولمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز الأمان النووي وقدرات الاستجابة في حالات الطوارئ؛ وثانياً، لمواصلة تحسين المعايير والمبادئ التوجيهية في الأمن النووي ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير نظمها الوطنية للأمن النووي بغية أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي؛ وثالثاً، لتعزيز نظام الضمانات ومنع الانتشار النووي على نحو فعال؛ ورابعاً، للإبقاء على موقف موضوعي ومحايد بشأن المسائل النووية الحساسة والمثيرة للجدل، والاضطلاع بدور بناء لحل تلك المسائل سلميا من خلال الحوار والتعاون.

السيد ليون غونثاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ترحب كوبا بالدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعمه.

إن تطبيق التقنيات النووية في المجالات ذات الاولوية مثل الصحة، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، وإدارة موارد المياه هو إسهام هام في تحسين الحياة على كوكبنا. وتعلق كوبا أهمية خاصة على أنشطة التعاون التقني للوكالة لأنها سبيل ضروري لتعزيز التكنولوجيا النووية في البلدان النامية. ومن بين جوانب أخرى، يمكن أن ينظر إلى ذلك في إطار الوفاء الصارم بالتزاماتنا تجاه برنامج التعاون التقني للوكالة. وفي عام ٢٠١١، أوفت كوبا في الوقت المحدد بالتزاماتها المالية لصندوق التعاون التقني ودفعت ١٠٠ في المائة من نفقات مشاركتها الوطنية، وحققت نسبة ٩٢ في المائة لتنفيذ المشاريع الوطنية، وهو رقم أعلى من المتوسط.

وفي حالة كوبا، إن مشاريع التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتناسب مع برامجنا الإنمائية، الأمر الذي يضمن تأثيرها واستمراريتها. وتواصل كوبا زيادة مساهماتها في برنامج التعاون التقني للوكالة من خلال إجراءات مختلفة، أذكر منها تقديم ٤٤ خبيراً شاركوا في ٧٠بعثة، وتنظيم ٢٠ دورة و/أو حلقة عمل تدريبية إقليمية.

وترى كوبا أيضا أن من الأهمية بمكان مواصلة التعاون بين البلدان النامية. لهذا السبب نكرر دعمنا للترتيبات التعاونية الإقليمية بشأن تعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية، وهي آلية ضرورية لتعزيز التعاون النووي بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرحب بالتدابير التي اتخذها البلدان المشاركة والوكالة ذاتها على حد سواء لتعزيز هذا البرنامج. وتؤدي كوبا دورا نشطا في هذه العملية.

إن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على العمليات الاقتصادية والتجارية والمالية في كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاماً يؤثر على أنشطة الوكالة في بلدنا وينتهك النظام الأساسي لتلك الهيئة. وبسبب الحصار، واجهت الوكالة المشاكل في شراء المعدات المتخصصة للمشاريع في كوبا، لأن شركات أمريكا الشمالية أو تلك التي توفر التدريب للكوبيين لا يُسمح لها ببيع معداتها للاستخدام في كوبا بسبب الجزاءات. علاوة على ذلك، من الصعب على المواطنين الكوبيين المشاركة في الدورات التدريبية التي تنظم في الولايات المتحدة، الامر الذي يؤثر أيضا على تنفيذ المشاريع المرتبطة بمكافحة السرطان، وهي تشكل أولوية للوكالة. مرة أخرى، أندد بالحصار الظالم والاجرامي. بيد أن كوبا تنوّه بالجهود التي تبذلها أمانة الوكالة بحثا عن بدائل أو حلول لهذه المشكلة.

ويقدّر بلدي عمل المنظمة في مجال الامان النووي، ويشدد على المسؤولية الأساسية للدول في هذا المجال. وفي آذار/مارس، وقّعت كوبا والوكالة خطة دعم متكاملة للأمان النووي المادي، يجري تنفيذها بصورة مرضية. ونرحب بالمستوى الممتاز للتعاون الذي تحقق مع إدارة السلامة والأمن النوويين التابعة للوكالة في تنفيذ المشاريع الرامية الى تحسين الامان النووي المادي في مراقبة الحدود والمنشآت من الفئة ١ و ٢ ذات المصادر المشعة. كما استضافت كوبا أحداثا تدريبية إقليمية، وهو مجال لدعم الوكالة التي نعتبرها أساسية.

ويرحب بلدي أيضا بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستضافة المؤتمر الدولي الهام حول الأمن النووي، الذي سينعقد في فيينا في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، بمشاركة جميع الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أود أن أبلغ الجمعية بأن كوبا في مرحلة متقدمة من العملية الدستورية للتصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونؤكد من جديد ضرورة تعزيز نظام الأمن النووي على المستوى الدولي، ونشدد على أن هذه المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول ذات المنشآت النووية. علاوة على ذلك، ننوّه بالدور المركزي للوكالة في تعزيز وتنسيق الجهود ا والتعاون الدوليين بغية تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي.

وكوبا جزء من مجموعة صغيرة من البلدان التي أوفت بالتزاماتها في مجال الضمانات، كما تريد الوكالة، مما يؤكد أننا بلد لا يملك المواد النووية غير المعلنة، أو لا ينخرط في أنشطة نووية غير معلن عنها. ونولي أهمية كبرى للمسألة الحساسة المتعلقة بالضمانات، وللسلوك المحايد والمهني لأمانة الوكالة في الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال. ولقد انتقدنا مرارا التلاعب بالوكالة وتسييسها لأغراض سياسية، فضلا عن الكيل بمكيالين السائد للأسف في تحليلاتها. والأنشطة في هذا المجال هي من الاختصاص الحصري للوكالة، لذلك نكرر رفضنا للقرارات التي تقحم نظر مجلس الأمن فيها.

وتؤكد كوبا مجددا أن أنشطة التحقق يجب أولاً وقبل كل شيء أن تحترم سيادة الدول الأعضاء ومصالحها الوطنية. وندعو أمانة الوكالة الى مواصلة العمل على توفير جو من الحياد، والثقة، والتفاهم، والشفافية، بناء على الموضوعية والحقيقة، الامر الذي يساعد في حل المسائل المحددة المتعلقة بالامتثال لاتفاقات الضمانات التي ينظر فيها مجلس محافظي الوكالة و/أو مؤتمرها العام.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا ضرورة احترام حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونؤكد مرة أخرى تأييدنا لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وتوصل الجهات المعنية كافة إلى حل تفاوضي بشأن المسألة. ونحن مقتنعون تماما بأننا لن نتمكن من التوصل إلى حل طويل الأمد للمسألة النووية في شبه الجزيرة إلا من خلال الدبلوماسية والحوار باستخدام الوسائل السلمية..

كما نؤكد من جديد دعمنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. الأمر الذي من شأنه أن يكون إسهاما هاما نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وخطوة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام في المنطقة. من أجل تحقيق ذلك، على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون المزيد من التباطؤ أو الشروط، وأن تخضع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. تأمل كوبا أن يعقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بنجاح في عام ٢٠١٢ بمشاركة جميع دول المنطقة.

وبينما ندعم الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة وعلاقاتها مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مع آلية نزع السلاح، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر أنه يجب أن تتواصل جهودنا المشتركة للدفاع عن نزع السلاح النووي بوصفه الأولوية القصوى بسبب التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين وبقاء الجنس البشري الذي يشكله وجود أكثر من ٢٠ ٠٠٠ رأس نووي والنظريات والاستراتيجيات العسكرية التي تسهم في استمرار حيازتها واستخدامها.

وأخيرا، نود أن نؤكد على أن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يكون الهدف الذي قد يخضع للتأجيل أو نرهنه بشروط. وستقف كوبا بثبات في المعركة من أجل عالم أفضل خال من الأسلحة النووية.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بعد مرور عام ونصف على الزلزال المدمر الذي ضرب شرق اليابان وأمواج التسونامي الناجمة عنه والحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية التابعة لشركة طوكيو للكهرباء، تواصل اليابان جهودها، بما في ذلك تلك الموجهة نحو إزالة التلوث في المناطق المنكوبة واستعادتها. نعرب مرة أخرى عن امتناننا للدعم الكبير والمساعدة التي تلقيناها من المجتمع الدولي حتى الآن.

وأغتنم هذه الفرصة التي تتيحها مناقشة اليوم للحديث عن بعض الخطوات الرئيسية التي اتخذناها للمساهمة في إحراز

تقدم في خطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العام الماضي. تكتسي تلك المسألة أهمية خاصة بالنسبة لليابان، إذ يضطلع بلدي بتنظيم مؤتمر فوكوشيما الوزاري المعني بالسلامة النووية الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر المقبل، تحت رعاية مشتركة مع الوكالة. نجد أنه من المهم أن نحث المجتمع الدولي على تنفيذ خطة العمل وتقاسم الدروس المستفادة والمعرفة المستمدة من الحادث.

بادئ ذي بدء، من أجل تعزيز السلامة النووية الدولية، لقد تبادلنا بشكل كامل المعلومات والمعرفة بشأن الحادث مع المجتمع الدولي. قدمت اليابان بالفعل تقريرين مفصلين إلى الوكالة بشأن مسار الأحداث.

ثانيا، قررت اليابان تعزيز الهيئة الوطنية للرقابة على الأنشطة النووية. تأسست هيئة رقابية جديدة، الهيئة الرقابية النووية، من أجل فصل الهيئة الرقابية للطاقة النووية عن الهيئة لتعزيزها، والتأكد من أن الهيئة الجديدة ستتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية بحيث تتولى المسؤولية عن جميع المهام الرقابية النووية الهامة – مسائل السلامة والأمن والحماية من الإشعاع، وبدأ من نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، مسائل الضمانات أي المهام الثلاث، وعلاوة على ذلك، ترحب اليابان بنية المدير العام امانو المعلنة لإعداد تقرير شامل عن حادث فوكوشيما دايتشي، سيتم الانتهاء منه في عام ٢٠١٤. وستتعاون اليابان بهمة مع هذا الجهد.

ومن أجل تعزيز الأمن النووي العالمي، ستواصل اليابان السعي إلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من خلال أنشطة مركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي، الذي يعمل بالتنسيق مع البلدان الأخرى والوكالة. تقدر اليابان جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز دخول التعديل المتعلق باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ. ستبذل اليابان الجهود اللازمة بغية تحقيق تلك الغاية، إقرارا بأن التعديل سيحدث تغييرات هامة فيما يتعلق بالأمن النووي العالمي.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتمتع بالخبرة في جميع جوانب الطاقة النووية، ولا تقتصر خبرتها على السلامة والأمن النوويين. وينبغي ألا نقلل من جهودنا الرامية إلى دعم الوكالة بينما تضطلع بأدوارها كافة.

تولي اليابان أهمية إلى التنفيذ المطرد لخطة العمل المتفق عليها في عام ٢٠١٠ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وذلك بالتنسيق مع وكالة الطاقة الذرية وغيرها. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالجهود الجارية من جانب الولايات المتحدة وروسيا نحو السيطرة على البلوتونيوم القابل للاستخدام في صُنع الأسلحة والتخلص منه وتنفيذ نظام التحقق للوكالة. ونتوقع جهود مماثلة من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

لقد تعين على المجتمع الدولي بذل سنوات من الجهد لتحسين فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة. ونشكر المجتمع الدولي على الزيادة في عدد الدول التي أصبح البروتوكول الإضافي نافذا فيها من ١١٠ إلى ١١٩ دولة خلال العام الماضي، وهو تقدم ترحب به اليابان. وبناء عليه، ستسهم اليابان بشكل أكبر في الجهود من أجل البروتوكول الإضافي على الصعيد العالمي. وتحديدا، سنبذل قصارى جهدنا من خلال الجهود المشتركة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي مجموعة عبر إقليمية تهدف إلى تعزيز تنفيذ نتائج توافق الآراء للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ والإسهام في الحد من المخاطر النووية. شارك وزير الخارجية الياباني جمبا في رئاسة آخر اجتماع وزاري لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة. وكما ورد في البيان الوزاري المشترك لهذا الاجتماع، وتعمل

المبادرة بشأن الخطابات الوزارية التي ستحث اتخاذ إجراءات بشأن البروتوكول الإضافي.

لا تزال المسائل النووية الإقليمية تشكل التحدي الأكثر إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي. وتضطلع الوكالة، أثناء أداء مهمتها، ضمن جملة أمور، بمنع تحويل استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية، وما برحت تضطلع بأدوار هامة بشأن تلك المسائل في ضوء نظام عدم الانتشار النووي.

تشكل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا للسلم والأمن في شرق آسيا والمجتمع الدولي بأسره. ويعد برنامجها لتخصيب اليورانيوم انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن والبيان المشترك الذي أصدرته المحادثات السداسية الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. تدعم اليابان الدور الحاسم الذي تواصل الوكالة الاضطلاع به في حل جمهورية المسألة النووية لكوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، ينبغي أن تتخذ إيران تدابير جوهرية لتهدئة مخاوف المجتمع الدولي وبناء الثقة بينهما. وستواصل اليابان العمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية ودبلوماسية للمسألة.

وما فتئت وكالة الطاقة الذرية، التي تضطلع بدور محوري في نظام عدم الانتشار النووي، تعمل بشكل حاسم لتسوية المسائل النووية الإقليمية. على سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، استضافت الوكالة المنتدى المعني بالتجارب التي يمكن أن تكتسي أهمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط للإسهام في جهود الدول المعنية في مجال بناء الثقة.

إن تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية بطريقة تكفل الأمان والأمن والضمانات النووية سيعود، بكل تأكيد، بالفائدة على جميع الدول الأعضاء. تولي اليابان أهمية كبرى للتعاون التقني للوكالة، وكجزء من عملنا في هذا الصدد، سنساهم للوكالة بمبلغ ٣,٥ مليون دولار في هذه السنة المالية، بالإضافة إلى المساهمة التي قدمناها في السنة المالية ٢٠١١، من أجل ضمان نجاح مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية.

بالإضافة إلى ذلك، ستواصل اليابان المساهمة في تعزيز التعاون التقني في مجالات منها العلوم الإشعاعية.

وفي ضوء الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية، التابعة لشركة كهرباء طوكيو، في ١١ آذار/مارس، ٢٠١١، ستعبِّئ الحكومة اليابانية جميع موارد السياسات العامة الممكنة، لتُقدِّم للعالم أنموذجاً يجسِّد توازناً جيداً بين النمو الاقتصادي والتحوُّل نحو الطاقة الخضراء، بهدف بلوغ مجتمع لا يعتمد على الطاقة النووية بحلول ثلاثينات القرن الحالي، مع الاستعراض والاختبار الدائمَين للسياسات، والتقييم الدقيق لآفاق المستقبل، بما يشمل الحالة الدولية المتعلقة بالطاقة.

وبصفتنا بلداً مسؤولاً وقع فيه هذا الحادث النووي، فإننا نأخذ الدروس المستفادة منه في الحسبان الكامل، بهدف تعزيز الأمان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في جميع أرجاء العالم، وستواصل اليابان التعاون مع المجتمع الدولي. وهي مصمِّمة على تخطِّي التحديات التي فرضها هذا الحادث التاريخي، بالاستفادة على نطاق واسع من حكمة العالم. كما أنها ستسعى، من خلال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان الأخرى، لكي تضمن للعالم أعلى مستوى من الأمان والأمن في استخداماته السلمية للطاقة النووية، وتكفل مزيداً من الثقة بألاّ يكون هناك أيّ سبب للقلق بشأن الانتشار النووي في اليابان أو منها.

السيدة حُسين (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): يودّ وفد سنغافورة أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، وأمانته على التقرير السنوي الشامل للوكالة (انظر A/67/152).

إنَّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها مركز التنسيق العالمي للتعاون النووي، تقدِّم مساهمات هامّة للسلام والأمن الدوليين عَبْر تعزيزها للاستخدامات الآمنة والمأمونة والسلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، وعدم الانتشار النووي. ورسالتها المتمثلة بالأمان والأمن، والضمانات والتحقُّق، والعلوم والتكنولوجيا، تشكِّل نظاماً شاملاً. وسنغافورة تدعم بقوة أعمال الوكالة الهامّة، ويسرُّها أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/67/L.3 بشأن تقرير الوكالة.

لقد كان حادث فوكوشيما داييشي النووي في آذار/مارس، ٢٠١١ ناقوس إنذار ضدّ التغاضي المتعلّق بالتشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية والتنظيم الفعّال للصناعة النووية. إنه تذكير مؤلم بأنَّه لا يمكن اعتبار الأمان أمراً مُسلَّماً به أبداً. وفي أعقاب الحادث، في أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، اعتمدت الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، التي يجري تنفيذها حالياً.

وقد أحرِز تقدُّم في مجالات عديدة، ونحن نحيِّي جهود الأمانة في الإشراف على تنفيذ خطة العمل في ١٢ مجالاً حيوياً لتعزيز إطار الأمان النووي العالمي. لكنّه يبقى الكثير ممّا يجب القيام به. فالتنفيذ الكامل والفعَّال لخطة العمل سيستلزم تعاون والتزام جميع الدول الأعضاء، والأمانة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. ونحن في هذا الصدد نتطلَّع إلى نتيجة مفيدة وبنَّاءة في مؤتمر فوكوشيما الوزاري المقبل بشأن الأمان النووي، المقرَّر عقده في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢.

وفي الوقت نفسه، ومع أنَّ المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي تقع على الدول فرادى، فإنَّ التأثير الواسع والمدمِّر عَبْر الحدود لحادثٍ نووي، يعني أنَّ ضمان وتعزيز معايير الأمان للمرافق النووية هو موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نوقشت أيضاً الاقتراحات لتعزيز فعالية اتفاقية الأمان النووي أثناء الاجتماع الاستثنائي الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، الذي عُقِد في فيينا في آب/أغسطس. ونرحِّب بالجهود التي ستعزِّز الاتفاقية.

كما نشجِّع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النهوض بتعاونها مع المنظمات الإقليمية في مجال بناء القدرات، للارتقاء بمعايير الوكالة للأمان والأمن في تطوير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وتعزيزها. وسيُسهم ذلك في إسناد ودعم الأمان النووي في العالم. وفي هذا الصدد، يسرّنا الإبلاغ أنه قد أُحرِز تقدّم جيد بشأن شبكة الهيئات التنظيمية النووية أو السلطات المعنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي مبادرة تايلندية، لإنشاء تلك الشبكة فيما بين بلدان الرابطة، وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن مسائل الأمان والأمن النوويين وضماناتها، بما يشمل التأهب والاستجابة للطوارئ ورصد الإشعاعات البيئية. وإننا نأمل بالتعاون الوثيق بين الشبكة التنظيمية النووية التابعة لرابطة آسيان والوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الدوليين.

ويبقى عدم الانتشار النووي جانباً جوهرياً من رسالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتقد سنغافورة اعتقاداً راسخاً بأنَّ من حقِّ جميع الدول تطوير الطاقة النووية واستخدامها لأغراض سلمية. وفي الوقت نفسه، لدى الوكالة الدولية مَهمَّة حيوية تتمثّل في ضمان ألاَّ تتحوَّل المواد والتكنولوجيا النووية المخصَّصة للأغراض السلمية إلى استخدامات غير مدنية، يمكن أن تهدِّد السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتبقى أنظمة الضمانات والتحقُّق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية محورية للجهود المتعددة الأطراف لكبح انتشار الأسلحة النووية. لذا، فإنه من مصالح جميع الدول ومسؤوليتها الامتثال لهذه الأنظمة. وفي هذا الصدد، تحثُّ سنغافورة بقوة جميع الدول، التي لمَّا تلتحق بعد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الوكالة الدولية للضمانات الشاملة والبروتوكولات

الإضافية، على أن تفعل ذلك. وينبغي على الدول الملتحقة بهذه الاتفاقات أن تنفِّذها تنفيذاً كاملاً.

وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مركزياً بصفتها منتدىً عالمياً لتعزيز الأمن النووي. فهي تركِّز على المساهمة في تقليص مخاطر وصول المواد النووية والإشعاعية الأخرى إلى أيدي الإرهابيين، أو إخضاع المرافق النووية لأعمال شريرة. وفي هذا الصدد، إنَّ قاعدة بيانات الإتجار غير المشروع لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ترصد السرقات والأعمال الأخرى غير المأذونة المتعلقة بالمواد النووية والإشعاعية، هي المصدر العالمي الموثوق للمعلومات بشأن الاتجار غير المشروع. ويسرُّ سنغافورة أن تُعلِن أننا انضممنا إلى تلك القاعدة في آذار/مارس.

إنَّ أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتجاوز عدم الانتشار النووي والطاقة النووية. فالوكالة تقدِّم مساهمات هامة لمعالجة المشاكل العالمية الأساسية، مثل الأمن الغذائي والمياه ونقص الطاقة وتغيُّر المناخ، فضلاً عن مساهماتها في مجال الصحة البشرية. ويتعيَّن على الدول الأعضاء أن تواصل دعم دور الوكالة في تعزيز التطبيق السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية، مثل استخدامها في معالجة السرطان في البلدان النامية.

لقد أنهت سنغافورة مؤخراً فترة ولايتها بصفتها عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونودّ أن نؤكّد دعمنا المتواصل لدور الوكالة ومهمّاتها الحيويين. وفي العقد الماضي، استضافت سنغافورة مع الوكالة ٢٣ زيارة علمية، و٩٢ زمالة مُلحَقة و٢٥ حدثاً تدريبياً إقليمياً. واستضفنا أخيراً، في حزيران/يونيه من هذا العام حلقة دراسية في إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي بشأن الأمان النووي، مع تركيز خاص على التأهب والاستجابة للطوارئ، وهو أحد مجالات التركيز الرئيسية في خطة العمل بشأن الأمان النووي. وكجزء من تعاوننا المتواصل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستشارك سنغافورة في استضافة حلقة عمل إقليمية متعلقة بالإشعار والإبلاغ وطلب المساعدة في كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، سنواصل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز بناء القدرات، ولا سيّما بين البلدان النامية، عَبْر مشاريع مختلفة للمساعدة والتعاون التقنيَّين.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى، كانت السنة الماضية هامّة جداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية). والتحدّيات التي تواجهها لا تقلّ أهمية. وتودّ سويسرا أن تُبرز ثلاثة منها.

أولاً، ترحِّب سويسرا بكون أنَّ المؤتمر العام للوكالة الدولية، خلافاً للسنة الماضية، اعتمد في أيلول/سبتمبر بدون معارضة قراره التقليدي بشأن الضمانات. لكنّ المناقشة المحيطة باعتماد القرار أبرزت شواغل بعض الدول الأعضاء حيال التوجُّه الذي اتَّخذته الأمانة بشأن التطوير المفاهيمي للضمانات، أي ”المفهوم على مستوى الدول“. وتدعم سويسرا دعماً كاملاً الجهود لتعزيز فعالية الضمانات. وفي هذا الصدد، نعتقد أنَّ الشفافية المتزايدة في المشاركة، ليس من جانب الأمانة بشأن تقدُّم عملها فحسب، بل من جانب الدول الأعضاء في ما يتعلق بشواغلها الحقيقية، يمكن أن تُسهم في التغلُّب على هذه الصعوبات.

ثانياً، ترحِّب سويسرا بمقرَّر تشكيل فريق عامل لمناقشة تعزيز الاتفاقية في الاجتماع الاستثنائي الثاني للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية بشأن الأمان النووي، الذي عُقِد في فيينا في آب/أغسطس.

سوف تشارك سويسرا بهمة في الفريق العامل وفي المؤتمر الوزاري المعني بالسلامة النووية المزمع عقده في شهر كانون الأول/ديسمبر في فوكوشيما. وفي الحقيقة أن سويسرا مقتنعة بأن أي نظام ذات مصداقية للسلامة النووية العالمية يتطلب التزاما ثابتا من جانب الدول لإجراء استعراض دوري للأقران ومعالجة مسائل السلامة بطريقة شفافة بالكامل.

أخيرا، ترحب سويسرا بقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنظيم مؤتمر بشأن السلامة النووية يعقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٣. وسيمكننا هذا القرار من الاستمرار بطريقة أكثر شمولية في المناقشات التي بدأت بالفعل خلال مؤتمرات القمة الثلاثة المعنية بالسلامة النووية التي عقدت في الآونة الأخيرة.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن حادث المحطة النووية في تشيرنوبيل الذي وقع في عام ١٩٨٦ لم يستحث فقط تنقيح معايير السلامة الدولية النووية، بل صياغة العديد من الصكوك الدولية لكفالة أعلى مستوى من الطاقة النووية والفضلات النووية والسلامة الإشعاعية في جميع أرجاء العالم ووضع نظام وثيق الصلة بها للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وفي عام ٢٠١١، وضعت هذه الصكوك على المحك لدى الاستجابة لحادث محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي. نعتقد أنه بالنظر إلى الخبرة الفنية الفريدة التي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمكنها أن تقوم بدور قيادي في أي حادث أو حالة طارئة تتعلق بالطاقة النووية وأن مشاركتها في الموقع أمر حيوي في معالجة حالة كالحالة التي وقعت في فوكوشيما.

بينما تقع المسؤولية عن السلامة النووية على عاتق كل دولة عضو، نعتقد أن القواعد والمتطلبات والمسائل الأساسية المتعلقة بالسلامة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تشكل الحد الأدنى من الأساس الإلزامي للدول التي أحرزت تقدما في برامج الطاقة النووية المدنية.

ونعتقد أن الأنشطة الجارية وفقا للاتفاقية المعنية بالسلامة النووية والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة تعزز سلامة استخدامات الطاقة النووية في العالم أجمع. ونهيب بجميع البلدان التي لم تنضم إلى بعد هذه الصكوك الهامة تفعل ذلك. ونعتبر أن المشاركة في تلك الاتفاقيات تخدم على أفضل وجه مصلحة أي بلد لديه برنامج للطاقة النووية أو يخطط للحصول على ذلك البرنامج. إن أساس المعاهدة الدولية الراهنة يتعلق بالسلامة النووية والاستجابة لأي حوادث نووية يتطلب زيادة تحسينها. ونعتقد أن العمل ذات الصلة الذي تم البدء به في فيينا يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في ذلك الصدد.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتكرار شكرنا للبلدان والمنظمات الدولية التي ما برحت تزودنا بالدعم والمساعدة للتغلب على آثار حادث تشيرنوبيل. ويسرني أن أبلغ بأنه في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بلغنا معلما هاما، ألا وهو بداية العمل في تشييد بناء واقٍ آمن في الوحدة رقم ٤ المدمرة التابعة لمحطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. ومن المتوقع أن ينتهي العمل في البناء في عام ٢٠١٥، وسوف يمهد ذلك السبيل أمام مزيد من التحول من موضوع الإيواء إلى نظام إيكولوجي آمن.

إن الأمن النووي برنامج جوهري لدى الوكالة. وتشيد أوكرانيا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها الهادفة إلى مساعدة الدول في منع الإرهاب الدولي ومكافحته. ونود أن نشدد على أهمية دور الوكالة في تعزيز التعاون الدولي بشأن الأمن النووي، وفي وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة المتعلقة بالأمن النووي وفي مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تحسين السلامة النووية لديها.

تؤكد أوكرانيا مجددا وجهة نظرها ومفادها أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق كل دولة بمفردها. وتقع على جميع الدول مسؤولية إنشاء منظومات ملائمة للمساءلة والرقابة لاتخاذ التدابير الضرورية لمنع القيام بأي أعمال خبيثة تشمل مواد نووية واكتشاف هذه الأعمال والرد عليها. تؤيد أوكرانيا تنفيذ خطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ والتي وضعتها الوكالة. ونقر بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في تحسين الرقابة على مصادر الإشعاع.

إن أوكرانيا إذ قدمت مساهمتها في إنجاح مؤتمرات القمة بشأن الأمن النووي التي انعقدت في واشنطن العاصمة وفي سول، أعلنت ونفذت بالكامل قرارها بالتخلص من جميع المخزونات الوطنية من اليورانيوم المخصب تخصيبا عاليا. والمغزى من خطوتنا الطوعية واضح كل الوضوح. ولا تزال أوكرانيا عضوا ثابتا على المبدأ في المجتمع الدولي، وقابل للتنبؤ ويمكن الركون إليه. وهي تساهم مساهمة نشطة في مكافحة الإرهاب النووي، وتركز جهودها على تعزيز الحماية المادية للمواد النووية. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأنه خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، أعلنت بصورة مشتركة وفود أوكرانيا والمكسيك وتشيلي أنها بلدانا تبذل جهودا طوعية للتقليل إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم المخصب تخصيبا عاليا. ونهيب بالدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذونا وأن تتخذ خطوة عملية في تأييد الجهود الدولية لمنع الانتشار.

تؤكد أوكرانيا مجددا على دور الوكالة في التحقق وضمان امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بالسلامة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتكرر أوكرانيا الأهمية الفائقة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توفير رقابة فعّالة على المواد والأنشطة الحساسة. ونظام ضمانات الوكالة عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. أن التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي جزء لا يتجزأ من هذا النظام. وإن اتفاق الضمانات الشاملة، بالاقتران مع البروتوكول الإضافي، يشكل حاليا أفضل معيار للتحقق.

نود أن نقول أننا نفي بصرامة بالتزاماتنا بموجب اتفاق الضمانات لدينا والبروتوكول الإضافي. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لدى أوكرانيا اتفاق نظام ضمانات وبروتوكول إضافي ساري المفعول. في عام ٢٠١٠ تلقت أوكرانيا نتائج إيجابية كبيرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعلق بأنشطتنا النووية. ولا نزال نعمل مع الوكالة لتهيئة الظروف اللازمة للتطبيق الفعال لنظام الضمانات المتكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوكرانيا.

في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، واصلت الوكالة تقديم مساهمات كبيرة في أهداف التنمية العالمية. ونشيد بالوكالة لما تقوم به من جهود، ونهيب بالوكالة وبالدول الأعضاء العمل على زيادة مساهمتها في التكنولوجيا النووية في مجال الرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية وتعزيز نشر المعرفة عن التطبيق السلمي للتكنولوجيات النووية فيما بين الدول.

وما انفكت أوكرانيا نصيرا قويا لبرنامج التعاون التقني في الوكالة الذي يسهم بمهمة تشريعية هامة في الوكالة. وتعتبر أوكرانيا تنفيذ البرنامج حجر الزاوية في التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونقر بالعمل الذي تقوم به الوكالة في التخطيط لأنشطة التعاون التقني وتنفيذها مما يجسد احتياجات مختلف البلدان والمناطق. ونعتقد أنه من المهم كفالة الحصول على نحو عادل على المساعدة من الأموال المخصصة للتعاون التقني والتمويل القابل للتنبؤ في برامج التعاون التقني. والعنصر الرئيسي للفعالية يتمثل في تلبية احتياجات الدول الأعضاء. ولتحقيق الحد الأقصى من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشاريع التعاون التقني، من الحيوي أن تطور الوكالة مزيدا من الشراكات مع المنظمات الدولية الأخرى كلما كان مناسبا.

نقر بأهمية أعمال البحوث التي تقوم بها الوكالة فيما يتعلق بالطاقة النووية، ولا سيما في مجالات السلامة وإدارة الفضلات، والحماية من الإشعاع، وتكنولوجيات المفاعلات النووية ودورات الوقود. سوف تواصل أوكرانيا المشاركة بهمة في المشروع الدولي للمفاعلات النووية، ودورات الوقود الابتكارية. فالإبقاء على الكفاءة والمعرفة في جميع القطاع النووي أمر أساسي لأعمال البحوث هذه.

في الختام، نود أن نشارك الوفود الأخرى في الترحيب بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين (انظر A/67/152)، ونعرب عن تقديرنا لعمل الوكالة.

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إن الفلبين، إذ تدرك الدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المنتدى المركزي المتعدد الأطراف لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ترحب بتقرير الوكالة (انظر A/67/152) وتقدم دعمها الكامل بغية تحقيق أهداف وغايات الوكالة.

تبوأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدور الهام الذي تقوم به مكانا مركزيا في العام الماضي في خضم الشواغل المتعلقة بالسلامة النووية بعد حادث فوكوشيما. ومما هو أكثر أهمية، أن الحادث النووي وفر فرصا للدول الأعضاء للنظر في طرق تعزيز عمل الوكالة في مجال السلامة النووية. وترحب الفلبين بالتقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ خطة العمل المعنية بالسلامة النووية التي وضعتها الوكالة، وتشيد بالجهود المشتركة التي تقوم بها الأمانة العامة والدول الأعضاء في السعي إلى القيام بأعمال ملموسة. وهذه الأعمال تشمل اختبارات مدى الإجهاد في محطات الطاقة النووية، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، وتحسين تدابير الاستجابة لحالات الطوارئ.

نحن من جانبنا في الفلبين نعمل مع أمانة الوكالة للنظر في إمكانية تسخير محطتنا السابقة للطاقة النووية في باتان والتي أغلقناها في عام ١٩٨٦ لتصبح مرفقا للتدريب الإقليمي والدولي على محطات الطاقة النووية.

كما تشيد الفلبين بالأعمال الهامة التي اضطلعت بها العام الماضي اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتصدي للطوارئ الإشعاعية والنووية. ونؤكد مجددا على التزامنا بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تسهيل إجراء تحسينات في نظم التأهب والاستجابة للحوادث والطوارئ النووية والإشعاعية.

وبعد حادث فوكوشيما، أجرت الفلبين رصدا للنشاط الإشعاعي في البيئة في تسع مقاطعات وتبادلت البيانات المجمعة مع لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وتواصل الفلبين أنشطة الرصد هذه من خلال مشروع التعاون الفني الإقليمي بشأن تقييم الآثار البيئية الناجمة من حادث فوكوشيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

كما ترحب الفلبين بالمبادرة الإقليمية المقدمة في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية إنشاء شبكة الرابطة للهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية، التي ستعمل باعتبارها منتدى لتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات فيما بين الهيئات التنظيمية النووية في الدول الأعضاء في الرابطة. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي الشبكة إلى النهوض بالتعاون وتطوير القدرات الوطنية في مجال السلامة والأمن النوويين والضمانات.

وبالرغم من حادث فوكوشيما، لجأت البلدان الحريصة على استخدام الطاقة النووية بوصفها مصدرا مأمونا ونظيفا للطاقة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية طلبا للمساعدة الفنية في تطوير برامجها الوطنية للطاقة النووية أو توسيعها. وفي آب/أغسطس، قدمت الوكالة المساعدة الفنية إلى الفلبين في تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن تقييم استراتيجيات الطاقة البديلة وتحديد موقف وطني إزاء الطاقة النووية. وستساعد حلقة العمل هذه والأنشطة المقبلة الحكومة الفلبينية في صياغة موقفها إزاء الطاقة النووية.

وتؤمن الفلبين بان الوكالة لا تزال تضطلع بدور هام في مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال برنامج الوكالة للتعاون الفني وأنشطتها المختلفة في التطبيقات النووية. وتشيد الفلبين على وجه الخصوص بتركيز المدير العام للوكالة هذا العام على التطبيقات النووية ذات الصلة بالغذاء،

التي تتسم بأهمية خاصة لبلدي الذي يتزايد عدد سكانه. وفي حزيران/يونيه، استضافت الفلبين الاجتماع الإقليمي للوكالة بشأن دعم نظم إنتاج الأرز المقاوم لتقلبات المناخ استنادا إلى التطبيقات النووية. وهذا المشروع لا يتصدى لآثار تغير المناخ على إنتاج الأرز فحسب ولكنه يتيح فرصة للتبادل العلمي أيضا.

وفي مجال الصحة، لا تزال الفلبين تتصدى للمشاكل الصحية الناجمة من حمى الضنك والملاريا. وفي هذا الصدد، نشيد بأعمال معمل مكافحة الحشرات والآفات، في سيبرسدورف، بالنمسا، المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعتين للأمم المتحدة بشأن تطوير مجموعة عناصر تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال البعوض الناقل للمرض. والفلبين منفتحة للعمل بشكل وثيق مع معمل سيبرسدورف في المستقبل لتعزيز عمل المعمل.

وفي مجال الطب النووي، مكنت المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفلبين من إنشاء مرفق لتوليد التكنيتيوم – ٩٩، مما يجعل الإجراءات النووية التي تستخدم التكنيتيوم – ٩٩ الآن معقولة التكلفة للجمهور. ومن خلال مشروع آخر للتعاون الفني الإقليمي، تتطلع الفلبين إلى إنشاء مرفق طبي للسيكلوترون لتزويد المستشفيات المحلية بالمواد الصيدلانية المشعة المعقولة التكلفة اللازمة للتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني.

وبالنسبة لتقييم مواردنا المائية وإدارتها، تضطلع الفلبين بأنشطة تهدف إلى تطوير خطط مستدامة ومتسمة بالمسؤولية من الناحية الاجتماعية لإدارة موارد المياه في إطار مشروع تعزيز توافر المياه التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونناشد الوكالة أن تبقى منخرطة في هذا المجال بغية مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها الوطنية لإجراء تقييمات شاملة لموارد المياه.

وتؤكد الفلبين مجددا على أهمية تعزيز أنشطة الوكالة في التصدي للتهديدات التي يمثلها الإرهاب النووي والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة.

وفي إطار خطة الأمان النووي الوطنية للفلبين، نحن ملتزمون بتأمين المواد النووية والمشعة التي تستخدم للأغراض السلمية. كما أننا ملتزمون بمنع الاتجار غير المشروع بتلك المواد. وستستكمل الفلبين هذه الخطة بالتنسيق مع الوكالة.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استضافت الفلبين الاجتماع الاستعراضي الثالث للشراكة في مجال الأمان الإشعاعي، الذي نظر في التطورات والتحديات المترتبة على الانضمام إلى الوثائق التوجيهية النووية وتنفيذ هذه الوثائق في مجال سلامة المواد النووية والمشعة.

وبالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سنستضيف في شباط/فبراير ٢٠١٣ المنتدى الدولي بشأن الضوابط الحدودية الفعالة: الحالة العالمية، الذي سيعد توصيات لتعزيز الضوابط الحدودية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة.

ومع استمرار انتشار الأسلحة النووية، نؤكد على ضرورة تعزيز قدرات الوكالة على التحقق النووي وإرساء الثقة في الطابع السلمي للأنشطة النووية.

وأخيرا، تشاطر الفلبين رؤية بناء عالم خال من الأسلحة النووية وتؤيد بشدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها وسيلة للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين. ولا يزال يحدونا الأمل في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط قبل نهاية هذا العام، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ((Vol.1) NPT/CONF.2010/50).

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسرني للغاية أن أراكم، نائب الرئيس غسبار مارتنس، تتولون رئاسة هذه الجلسة العامة للجمعية العامة. واغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم الرفيعة المستوى في مكتب الجمعية. كما أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي للأمانة العامة على التحليل الممتاز الوارد في التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١١ (انظر A/67/152).

وتكمن مسألة الأمان النووي مرة أخرى في صميم شواغلنا. والواقع أنه بالرغم من أن الطاقة النووية لا غنى عنها لإيجاد حلول جديدة لاحتياجاتنا من خلال استخدامها في الصحة والزراعة وإنتاج الكهرباء ومجالات عديدة أخرى، فان استخدامها يمثل مخاطر حقيقة للأمن والسلامة. ولذلك السبب لا يزال برنامج الوكالة للتحقق بالغ الأهمية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، في سعيه للحد من انتشار تلك الأسلحة.

ولذلك على الوكالة أن تواصل، بالتعاون مع الدول المعنية، الاضطلاع بدورها في متابعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات، مثل المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي الواقع، لا يمكن تطوير الطاقة النووية ما لم تهيأ الظروف المثلى للسلامة والأمن. وبالتالي لا بد من اتخاذ جميع التدابير اللازمة بغية تعزيز هذه العناصر. وأؤكد مجددا على التزام بلدي باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بطريقة تتسم بالشفافية والاستدامة.

وفي ما يتعلق بالتعاون الفني، نشعر بالطمأنينة لكون الوكالة لا تزال تفي بولايتها ”من أجل تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة النووية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم“. وفعلا، تقدم التطبيقات السلمية للطاقة النووية حلولا لمجموعة من المسائل الاجتماعية–الاقتصادية والإنمائية الأساسية لتلبية احتياجات البشرية وبالتالي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى النحو الذي أكد عليه التقرير، فان مشاريع التعاون الفني بشأن مسائل مختلفة مثل توليد الكهرباء بالطاقة النووية وإدارة المعارف وصحة البشر وتحسين إدارة المياه والتحديد الأكثر دقة لمصادر التلوث والسلامة أو الأمن النووي تمكن الدول الأعضاء من إيجاد حلول للمشاكل الإنمائية الجدية.

ولذلك تنوه السنغال بالتعاون العلمي والفني الذي تقدمه مع الوكالة وتقدر هذا التعاون. ويغطي هذا التعاون الثري والمتنوع العديد من المجالات. فهو، أولا، يشمل دعم البحوث في مجال إدارة موارد المياه، وتحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير تربية الماشية والحماية من الإشعاع وإجراء البحوث لإيجاد الحلول لسوء التغذية.

وثانيا، الحصول على كاميرا أشعة غاما، والتي تمثل تقدما كبيرا في علاج مرض السكري والغدة الدرقية والسرطان. وثالثا، دعم المعركة من أجل القضاء على ذبابة التسي تسي على طول ساحل المحيط الأطلسي، إلى الشمال من داكار. ورابعا، التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي جعل مرافق البحوث في السنغال تُصنف ضمن المراكز العلمية ذات المستوى العالمي. ونحن ممتنون للدعم المقدم من وزارة خارجية الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠ في مكافحة ذبابة التسي تسي في غرب أفريقيا. ومن الأمثلة الأخرى للتعاون التدريب في المجال الإداري ونقل التكنولوجيا وتبادلات الخبراء في سياق مختلف المشاريع التي تعمل السنغال مع الوكالة بشأنها. وخامسا، إنتاج الطاقة والتخطيط والبحوث لتحسين تغذية النساء.

والسنغال، التي عززت هذه التجربة المثمرة قوتها، لن تدخر وسعا لتوسيع نطاق تعاونها الممتاز مع وكالة الطاقة باتباع سياسات جريئة لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال العلوم والتكنولوجيا النووية. ولذلك، يدعو وفد بلدي إلى زيادة الدعم للوكالة في تنفيذ ولايتها.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه الذي جرى تعميمه حول التقرير السنوي للوكالة (انظر A/67/152)، عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وماليزيا تود أيضا أن تثني على المدير العام لالتزامه وإشرافه على الوكالة.

في هذه المرحلة، ترغب ماليزيا في أن ترحب بجمهورية ترينيداد وتوباغو وجمهورية سان مارينو وجمهورية فيجي بصفتها دولا أعضاء جددا في الوكالة. وقد أدت أحدث إضافة إلى أن يصبح مجموع عدد الدول الأعضاء في الوكالة ١٥٥ بلدا. وقد عزز هذا بدوره عضوية الوكالة وحقق عالميتها، وساعدها على تنفيذ دورها وولايتها في المساعدة على تطوير الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية والتطبيقات العملية لها وعلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتعزيز السلامة النووية والتحقق والأمن. ويسرنا حقا أن نلاحظ أنه على الرغم من محدودية موارد الوكالة، فإنها لم تتمكن من أداء عملها بنجاح فحسب، بل أن نطاق عملها قد اتسع في الواقع في السنوات الأخيرة.

إن ماليزيا، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان النامية، تؤيد تماما استخدام الدول الأعضاء السلمي للطاقة النووية بوصفها مصدرا للطاقة. وتعكف حكومة ماليزيا حاليا على إجراء دراسة متعمقة حول تطوير برنامج للطاقة النووية في البلد، بما في ذلك الإطاران القانوني والتنظيمي. والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو ضمان مراعاة أعلى معايير السلامة والأمن النوويين في جميع الأوقات.

وماليزيا تولي دائما أهمية قصوى للسلامة النووية. ومن ثم، فقد أثرت حادثة فوكوشيما دايتشي بشكل كبير على تفكير ماليزيا فيما تشرع في برنامج للطاقة النووية. وهناك بالتأكيد دروس قيمة يمكن استخلاصها. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بصياغة وتنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالأمان النووي، في أعقاب حادثة فوكوشيما التي لم يسبق لها مثيل.

وترحب ماليزيا أيضا بالتقرير المعنون ”الملامح الرئيسية للدروس المستفادة من خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ٢٠٠٦-٢٠١٠“، والذي تم تقديمه في حلقة العمل الثالثة بشأن الدروس المستفادة من بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويتناول التقرير المجالات التي بحاجة إلى تحسين، مثل الأطر الحكومية والقانونية والتنظيمية ومجالات معينة للممارسات التنظيمية الأساسية وكفاءة وفعالية البعثات ذاتها. كما يقدم توصيات بشأن كيف يمكن للبلدان تلبية متطلبات الوكالة للسلامة في ما يتعلق بالبنى الأساسية الوطنية للسلامة. وماليزيا ترغب في الإعراب عن دعمها لتعزيز السلامة النووية وتتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الوزاري المعني بالأمان النووي، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام في فوكوشيما.

ومن جانبنا، واستجابة لطلب الوكالة، استضافت ماليزيا عددا من الأحداث ذات الصلة بالسلامة النووية والإشعاعية وسلامة النقل والنفايات. وفي ضوء معايير الأمان الأساسية الدولية التي نقحتها الوكالة حديثا، استضافت ماليزيا حلقة عمل إقليمية بشأن متطلبات السلامة العامة للوكالة في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونحن على استعداد للمساعدة في استضافة أحداث مماثلة في المستقبل.

وماليزيا ما فتئت تعتبر مسألة الأمن النووي عنصرا أساسيا من عناصر الطاقة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، نفذنا العديد من الآليات القانونية والاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وبروتوكولها لعام ٢٠٠٥ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والبروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومختلف مدونات قواعد السلوك التي وضعتها الوكالة.

وماليزيا تقدر الفرصة لتبادل معارفها بشأن الأمن النووي، وكذلك خبراتها، مع عدد قليل مختار من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ستستضيف ماليزيا حلقة عمل إقليمية حول أمن المصادر المشعة للتصوير الإشعاعي الصناعي بمشاركة العديد من الدول الأعضاء المانحة قبل نهاية عام ٢٠١٢. وتتطلع ماليزيا أيضا إلى مناقشة إمكانية الاعتراف بها باعتبارها مركزا للتفوق في مجال التدريب الأمني النووي في المنطقة وخارجها.

وماليزيا تواصل التأكيد على أهمية برنامج التعاون التقني في تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ومن الواضح أن تمديد البرنامج ينبغي أن يُبنى على احتياجات وطلبات الدول الأعضاء. ونعتقد أن البرنامج ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، فضلا عن مسألة التمويل. وفي آخر اجتماع للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، دعا بعض الدول الأطراف إلى دعم برنامج التعاون التقني من الميزانية العادية بدلا من الاعتماد على صندوق التعاون التقني. وينضم وفد بلدي إلى تلك الدعوة، ونحن نتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة في إطار الفريق العامل لتمويل أنشطة الوكالة. وقد استفادت ماليزيا بالفعل من برنامج التعاون التقني. وفي نفس الوقت، فقد ساهمت مساهمة عينية في البرنامج، كما وفرت التدريب للدول الأعضاء الأخرى وتبادلت الخبرات معها.

أما بخصوص دورة المشاريع الجديدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، يأمل وفد بلدي في العمل بشكل وثيق مع الوكالة لضمان توفير التمويل الكافي للمشاريع في إطار البرنامج. ووفد بلدي يعرب أيضا عن تقديره للثقة التي أولتها الوكالة لاستمرار ماليزيا في استضافة الدورة التعليمية للدراسات العليا في مجال الحماية من الإشعاع، والتي سننفذها بأفضل ما لدينا من قدرات.

وماليزيا تولي أهمية كبيرة للاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية في الزراعة والتكنولوجيا الحيوية والتطبيقات الصناعية والبيئية والطبية. وفي هذا السياق، تعتقد ماليزيا دائما أن البحوث والتطوير وتبادل المعارف هي مفتاح التطوير الناجح والمستدام للتكنولوجيا النووية من جانب أي دولة عضو. ولذلك، تولي ماليزيا أهمية كبيرة لأنشطة البحث والتطوير في إطار الأنشطة البحثية المنسقة، والتي تمثل وسيلة هامة للتعاون المتعدد الأطراف وتبادل المعارف بين العلماء والمهندسين في جميع أنحاء العالم.

وبشأن مسألة علاج السرطان والأبحاث ذات الصلة، فإن ماليزيا ملتزمة بمواصلة تحديث نظمها للكشف عن السرطان ورصده وعلاجه. وماليزيا تدرك وتقدر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية على صعيد التقنيات النووية في هذا الصدد. ولذلك، قررنا الانضمام إلى برنامج العمل من أجل علاج السرطان، المشترك بين منظمة الصحة العالمية والوكالة، بتقديم طلب لأن تزور بعثة متكاملة من برنامج العمل من أجل علاج السرطان ماليزيا. ونود أن نشكر الوكالة على استجابتها لطلبنا.

ستواصل ماليزيا، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، القيام بدور بناء في الترتيبات التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء لضمان أمن المواد النووية. وماليزيا تثني على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))

إننا نعتقد أنه يتعين على الجميع الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٢، بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كما سيعطي هذا المؤتمر زخما لإنشاء منطقة

خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، مما سيسهم دون شك في إحلال مزيد من السلام والأمن في المنطقة. إن ماليزيا ترحب بتعيين السيد جاكو لايافا من فنلندا ميسرا للمؤتمر، وتتمنى له النجاح في هذا الصدد.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزام ماليزيا بمواصلة تعاونها الذي يعود لأمد بعيد، مع عمل الوكالة فيما يخص الوفاء بولايتها. وماليزيا على ثقة بأنه بوسع الوكالة الاضطلاع بدور أكبر فيما يخص الاستجابة لجميع احتياجات دولها الأعضاء في المستقبل، إذا ما جرى تزويدها بموارد أكبر. لكننا نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك لأمانة الوكالة، على العمل الهام والقيم الذي قاما به حتى الآن. وفي هذا الصدد، من دواعي سرور ماليزيا تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/67/L.3) في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): تود كازاخستان تهنئة السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عمل الوكالة المتميز. ويظهر التقرير السنوي (انظر A/67/152) تحولا في طبيعة وظائف الوكالة من أنشطة تحقق محضة، إلى اتخاذ تدابير سلامة وأمن فيما يخص محطات الطاقة النووية، ومكافحة الإرهاب النووي المحتمل، والتركيز على التطبيقات النووية والتعاون التقني، من أجل الوصول إلى عالم أفضل وأكثر أماناً.

إن كازاخستان بوصفها دولة عضوا في الوكالة، فخورة بسجلها الخاص بالتعاون في مجال تطبيقات الطاقة النووية، ونزع السلاح النووي، وعدم الانتشار على الصعيدين الوطني والإقليمي لآسيا الوسطى. ومن الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية جعل القواعد القانونية الدولية متوافقة مع واقع وجود دول حائزة للأسلحة النووية بحكم الأمر الواقع، مما يتطلب التزام الدول الأطراف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذلك لضمان وضع آليات عالمية أحسن فيما يخص إدارة العمليات في مجال تطوير الطاقة النووية. ولذلك فإننا نقترح إجراء فحص مدى الإجهاد بانتظام للمواقع النووية ونظم الحماية، فضلا عن استجابات الإغاثة السريعة، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن كازاخستان دولة منتجة رئيسية لخام اليورانيوم، ولديها قدرة على تصنيع الوقود، من أجل زيادة توسيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ضمن إطار ضمانات الوكالة. ونتعاون مع الاتحاد الروسي فيما يخص إتاحة اليورانيوم الذي يقدمه الاتحاد، ليجري تخصيبه في المركز الوطني في أنغارسك، بسيبيريا، لاستخدامه وقودا نوويا في مفاعلات الطاقة. ونعمل أيضا في مجمع كرشاتوف للتكنولوجيات النووية، تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما ندعم مبادرة الوكالة الخاصة بوضع إطار عمل جديد للطاقة النووية استنادا إلى النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي التي هي غير سياسية وغير تمييزية. ويجب أن تتاح لجميع الدول الأعضاء الممتثلة لنظام الضمانات، حتى لا تضطر أي دولة للتخلي عن حقوقها المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأكدت كازاخستان كتابة وبشكل رسمي للوكالة استعدادها، لاستضافة بنك الوقود النووي للوكالة، في موقعين لها، لفائدة البلدان غير القادرة على الحصول على إمداد بالوقود النووي من السوق. وحالما يتم تحديد الموقع، سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء البنك. والشركة الذرية الوطنية "كازاتومبروم" بصدد إنشاء مؤسسة متكاملة رأسيا، بدورة وقود نووي كاملة تفي بمعايير الوكالة.

وتعد المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، إسهاما آخر في جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال

من الأسلحة النووية، بغية التقليل من خطر الإرهاب النووي وتهريب الأسلحة النووية والمواد المشعة في المنطقة، وكذلك معالجة المخاوف البيئية الناجمة عن الإشعاع الإيكولوجي. وتساند كازاخستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبارها حلا لتحقيق السلام في تلك المنطقة. وسنتعاون مع الميسر وباقي الدول الأعضاء من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ولقد دأبنا على تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، إلى جانب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يرمي إلى تعزيز التدابير الرامية للتصدي للاتجار غير القانوني بالمواد النووية وغيرها من المواد. وتفرض كازاخستان، باعتبارها عضوا في مجموعة الموردين النوويين وفي لجنة زانغر، أشد الرقابات صرامة على معداتها ومنشآتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستنفد.

وخلال العام الماضي، صدقت كازاخستان على أربع اتفاقيات رئيسية للأمن النووي وانضمت إليها، وهي بصدد استعراض مشروع قانون للانضمام إلى اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. ونقوم الآن بتفكيك المفاعل النووي بي إن – ٣٥٠، ونعكف، بدعم من وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، على تنفيذ مشروع لتحويل مفاعل أبحاث ثان إلى إنتاج النظائر المشعة من اليورانيوم المنخفض التخصيب. ويرحب بلدي بالاقتراح المتعلق بتعزيز البنية التحتية لمركز الحوادث وحالات الطوارئ التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليصبح نقطة تنسيق عالمية فيما يخص الحوادث المتصلة بالسلامة النووية والإشعاعية أو بحوادث مرتبطة بالأمن النووي.

رغم كون كازاخستان عضوا مهما ومسؤولا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد حرمت من فرصة المشاركة في أعمال الهيئات المنتخبة بسبب النظام الداخلي القائم. تؤيد كازاخستان تأييدا تاما البدء المبكر في تطبيق التعديلات التي أُقرت للمادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، وتأمل في إيجاد حل.

ويشمل التعاون التقني لكازاخستان مع الوكالة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، التثقيف النووي، والطب والزراعة والأبحاث الخاصة بسلامة المفاعلات، والنظائر المشعة و التطبيقات الإشعاعية من أجل تحقيق الأمن البشري الجماعي على الصعيد العالمي. إن بلدي يسهم بانتظام في ميزانية الوكالة، فضلا عن صندوق التعاون التقني، وهو على أهبة الاستعداد للوفاء بالتزاماته المالية.

ونعرب عن امتناننا للوكالة على الدعم الذي تقدمه لليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وللأنشطة الجارية في منتدى النقاش في المجال النووي، الذي أنشأته كازاخستان بالاشتراك مع معهد الشرق والغرب.

وفي الختام، فإننا ندعم تماما ولاية الوكالة، ونتطلع لدورة أخرى تتضمن حتى المزيد من التعاون المثمر، بشأن المسائل الراهنة والمستقبلية المتعلقة بالتكنولوجيا النووية.

السيد خليل (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام على الأنشطة التي اضطلعا بها خلال العام الماضي، على النحو الموضح في التقرير (انظر A/67/152). إن مصر تحرص على الانضمام إلى الدول التي تتبنى مشروع القرار السنوي بشأن أنشطة الوكالة (A/67/L.3).

أود بداية أن أشير إلى ما تضمنه التقرير من أهمية التكنولوجيا النووية في توليد الكهرباء. بما يعكس استمرار الاهتمام بممارسة الحق غير القابل للتصرف الذي نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لحيازة واستخدام تقنيات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

لقد اهتمت مصر على مدار نصف قرن بالطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية. وفي ظل انتقال مصر إلى مرحلة ديمقراطية جديدة عقب ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، سنواصل خلال الفترة القادمة تنفيذ برنامج مصر النووي السلمي لإنشاء أول محطة نووية لتوليد الطاقة.

وتتطلع مصر إلى استمرار التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال، بالنظر إلى الدور المتنامي للوكالة في دعم التنمية المستدامة.

تعقيباً على تقرير الوكالة بشأن أنشطتها خلال العام الجاري، أود أن أبرز النقاط الآتية.

أولاً، تمثل أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني أولوية بالنسبة للدول النامية لتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع وغيرها من أجل تحقيق التنمية. وتطالب مصر بزيادة التمويل المخصص لأنشطة التعاون التقني وضرورة أن يتناسب مع التمويل المتاح للأنشطة الأخرى للوكالة، وذلك اتساقاً مع كون التعاون التقني أحد الركائز الرئيسية لعمل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي.

ثانياُ، تزداد أهمية تنمية التعاون الدولي لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمان النووي والاستجابة لحالات الطوارئ الإشعاعية والنووية، خصوصاً من خلال تدفق المعلومات المتعلقة بالتقنيات الخاصة بالأمان دون عوائق ونقل التكنولوجيا ذات الصلة دون تمييز. ونؤكد، بهذه المناسبة، أن على الوكالة أن تكثف جهودها لمساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاستعداد للطوارئ والاستجابة للحوادث النووية من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك التعليم والتدريب في مجال إدارة الأزمات.

ثالثاً، نؤكد أن أي قواعد أو إرشادات في مجال الأمن والأمان النووي يجب أن يتم تطويرها والتفاوض عليها في الأطر المتعددة الأطراف. ويجب ألا تستخدم هذه التدابير والمبادرات كذريعة لتقييد حق الدول النامية الغير قابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للنظام الأساسي للوكالة.

رابعاً، إن دور الوكالة في مجال التحقق ومنع الانتشار النووي يقترن بدورها في ترويج الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لدعم جهود التنمية في الدول الملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالنظام الأساسي للوكالة.

خامساً، أن جميع دول منطقة الشرق الأوسط قد انضمت إلى نظام الضمانات الشاملة، ماعدا إسرائيل. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمارس أنشطة نووية مبهمة خارج أي رقابة دولية، وتتجاهل القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة وعن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تطالبها بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية، وبإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة. ولا شك أن ذلك يزيد من خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط ويعيق تحقيق هدف إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية.

سادساً، تؤكد مصر أهمية عقد مؤتمر ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. كما تؤكد على ضرورة أن يخرج ذلك المؤتمر بنتائج عملية ملزمة لتحقيق هذا الهدف وفقاً لنتائج المؤتمر الاستعراضي. ونتطلع إلى مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإعداد للمؤتمر، كما نتطلع إلى تلقي الوثائق التحضيرية التي تم تكليفها بإعدادها في أقرب فرصة ممكنة. وبهذه المناسبة، أود أن أعبر عن تقديرنا للجهد الذي بذلته

الوكالة في تنظيم منتدى حول التجارب الممكنة ذات الصلة بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

سابعاً، تؤكد مصر أن التنصل من عقد المؤتمر في موعده هذا العام تنفيذاً للوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ سيؤثر على جدوى جهود التحقق في الشرق الأوسط، وعلى فعالية الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي، وعلى مصداقية عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، بل إنه قد يحكم مسبقاً بالفشل على مؤتمر الاستعراض القادم في عام ٢٠١٥.

ثامناً، تؤكد مصر حرصها على تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاضطلاع بأنشطة التحقق المرتبطة باتفاقات نزع السلاح، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية الآن وفي المستقبل. ونتطلع إلى قيام الوكالة بدور فعال في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط ضمن خططها لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة المدى للسنوات الخمس القادمة (٢٠١٢-٢٠١٧).

ختاماً، تدعو مصر جميع الدول الأعضاء إلى إيلاء الاهتمام اللازم لدعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات عملها الثلاثة- التحقق، والأمن والأمان النوويين، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - بصورة متكاملة تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اطلعنا باهتمام على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/67/152). وروسيا تثني على عمل الوكالة الذي يهدف إلى تحسين وتقوية النظام العالمي لعدم الانتشار وضمان الاستخدام الواسع النطاق والآمن للطاقة النووية.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية تسهم إسهاماً جديراً بالتنويه في حل المسائل المتعلقة بأمن إمدادات الطاقة، ومكافحة الآثار العالمية المترتبة على تغير المناخ، والحفاظ على صحة ورفاه السكان في شتى أنحاء العالم. ومن الأهمية أن تواصل الوكالة بلورة جهودها على أساس تعاون دولي أوسع في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وعند ذكر أنشطة الوكالة، لايمكن إلا أن نشير إلى الطابع الفريد لآلية التحقق، التي تتيح متابعة عالية الكفاءة لتنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال اعتماد البروتوكول الإضافي لنظام الضمانات الشاملة باعتباره المعيار المقبول عالمياً لتنفيذ الدول لالتزاماتها إزاء عدم الانتشار. واتباع نهج غير متحيز بشان التحقق النووي على أساس مؤشرات موضوعية هو أهم العناصر في دعم مشروعية نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية ونظام عدم الانتشار عموماً.

وروسيا تشارك بفعالية في أنشطة الوكالة كمانح مالي، بما في ذلك من خلال إسهاماتها الطوعية في المشروع الدولي بشأن صندوق المفاعلات النووية المبتكرة ودورة الوقود والأمن النووي. ونؤيد بشدة جهود الوكالة في مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة المناسبة للدول النامية.

وفي سياق تطوير الطاقة النووية على نطاق واسع، يولي الاتحاد الروسي الأولوية لإنشاء هيكل جديد للتعاون النووي السلمي يقوم على أساس نُهُج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، وضمان تقديم الخدمات لدورة الوقود النووي وحل المشاكل المتعلقة بإدارة الوقود المستنفد والنفايات المشعة. وعلى أساس تلك الأولويات، أطلقت روسيا مبادرة لتطوير بنى تحتية عالمية للطاقة النووية وإنشاء شبكة عالمية تضم مراكز دورة الوقود النووي.

ونحيط علماً مع الارتياح بأن مبادرتنا التي تشتد إليها الحاجة قادرة أيضاً على حل المهام الضرورية لضمان وصول جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بدون عوائق إلى منافع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، شريطة امتثالها لالتزاماتها بشأن عدم الانتشار بصدق.

وقد منحت الدول، على الصعيد العملي، القدرة على التمتع بمزايا الطاقة النووية وضمان احتياجاتها للوقود النووي دون إدخال عناصر لدورة الوقود النووي، وهو أمر مكلف وغير سليم من وجهة نظر الانتشار النووي.

وقد دشنا في سياق تلك المبادرة، مركزا دوليا لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، جنبا إلى جنب مع كازاخستان وأوكرانيا وأرمينيا. وندعو جميع الدول التي تعمل على تطوير الطاقة النووية امتثالا لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار إلى المشاركة فيه.

ويشكّل إنشاء احتياطيات اليورانيوم المنخفض التخصيب في روسيا تحت إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوة هامة أخرى نحو إنشاء بنية تحتية عالمية للطاقة النووية. بل أن تلك الاحتياطيات قد وُفرت بالكامل سلفا. ويحق للدول الأعضاء في الوكالة، الممتثلة لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار التمتع بتلك الموارد.

ونحن مقتنعون بأنه يجب تعلّم الدروس المستفادة من نتائج الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييشي النووية لتوليد الطاقة، بغية منع تكرار مثل ذلك الحادث في المستقبل. ويجب أن تضطلع الوكالة بدور محوري في ذلك المسعى، بصفتها المنظمة الدولية الوحيدة التي تملك الخبرة والسلطة اللازمتين. ويتمثل أحد الدروس الرئيسية لحادث فوكوشيما، في حاجة المجتمع الدولي إلى زيادة تحسين الإطار القانوني الدولي والجوانب التكنولوجية والتنظيمية للأمان النووي.

وقد اقترحت روسيا، بناء على ذلك الفهم، مبادرات هامة ترمي إلى سد الثغرات القائمة في الوثائق والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وننوه في ذلك الصدد، بالإضافات التي أدخلت على اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. علاوة على ذلك، قدّمت روسيا مقترحات لتحسين معايير الوكالة المتعلقة بالأمان النووي، ونتوقع أن تلقى تلك المبادرات دعما واسعا وأن تؤتي ثمارها.

ولا تزال هناك مهمة بالغة الأهمية تتعلق بإنشاء مستوى واجبٍ لحماية جميع المنشآت والمواد النووية لمنع ارتكاب أي أعمال إرهاب نووي محتملة من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية. ومراعاة لمصلحة تعزيز الأمن المادي النووي، فقد كانت روسيا من بين مقدمي مشروع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقدّمت روسيا أيضا في عام ٢٠٠٦ إلى جانب الولايات المتحدة، المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتؤيد الآن تلك المبادرة ٨٥ دولة، وهي تمثّل أداة فعالة للتعاون في مجال تقاسم الخبرة الواسعة واتخاذ التدابير العملية الرامية إلى التصدي لخطر الإرهاب النووي.

لقد وقّعت روسيا وصدّقت أيضا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، فضلا عن تعديلاتها. وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى تسريع إكمال إجراءاتها المحلية من أجل الانضمام إلى تلك الصكوك الدولية الأكثر أهمية.

ونحن مقتنعون بأنه يجب على الوكالة أن تضطلع بدور محوري في تنسيق الجهود التي تبذلها الدول في مجال كفالة الأمن النووي. وندعم تنفيذ برنامج الوكالة بشأن تلك المسألة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ واقتراحها المتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن قضايا الأمن النووي في عام ٢٠١٣.

وتثني روسيا كثيرا على الإسهام العملي للوكالة في المساعي المتعددة الأطراف الهادفة إلى حل تحديات الانتشار

على الصعيد الإقليمي. ونشيد بمساعي الوكالة فيما يتعلق باستخدام إمكانيات خبرائها لضمان استمرار عمل نظام عدم الانتشار النووي بطريقة مستدامة.

وقد دعمنا مشروع القرار A/67/L.3بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد روسيا، بصفتها مقدما لمشروع القرار، تأييدا تاما عمل الوكالة الهادف إلى تعزيز وضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق نظام الإمداد الدائم بالطاقة.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، يشكر وفد بلدي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفيه على الاستعراض العام والشامل لأنشطة الوكالة على النحو الوارد في التقرير السنوي للوكالة (انظر A/67/152). ونقدر الإسهام القيّم للوكالة في دعم استخدام البلدان النامية للعلوم والتكنولوجيا النوويين لتلبية احتياجات التنمية الوطنية.

ويشكل دعم الوكالة في مجالات الأغذية والزراعة وصحة البشر وإدارة الموارد المائية والبيئة عنصرا أساسيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بنشر مجموعة مواد تدريبية لأخصائيي العلاج الطبي في مجال الأشعة التشخيصية والطب النووي. وتواصل جنوب أفريقيا استضافة الزملاء والزوار العلميين بغرض المساعدة على بناء القدرات في مجال الطب النووي.

ويرحب بلدي أيضا بمشروع أفريقيا التجريبي بشأن الجامعة الافتراضية والشبكة الإقليمية للتدريب في مجال مكافحة السرطان، الذي دخل عامه الثاني في ٢٠١١. ويشكل المشروع وسيلة وآلية لتعزيز تيسير مكافحة السرطان، والتعلم الإلكتروني والتعليم والتدريب في أفريقيا. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى المشاركة في تلك المبادرة التي ستمهد الطريق لإنشاء مراكز لتدرب القوى العاملة في مجال مكافحة السرطان على الصعيد دون الإقليمي.

وقد أصبح الأمن العالمي لإمدادات الطاقة أحد مجالات التركيز الرئيسية في جميع أنحاء العالم. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تناقص الموارد الطبيعية، والاحترار العالمي، وتغير المناخ، والتلوث، بالإضافة إلى سرعة النمو العالمي. وتستند سياسة جنوب أفريقيا في مجال الطاقة النووية إلى ضرورة ضمان أمن إمدادات الطاقة والحد من أثر الكربون على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى الاستفادة من مواردنا المعدنية الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية لبلدنا.

وقد وافقت حكومة بلدي في ذلك الصدد، على الخطة المتكاملة للموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠، التي تتضمن توسعا كبيرا في مجال الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٣٠. وأنشأ مجلس الوزراء أيضا اللجنة الوطنية بشأن التنسيق التنفيذي للطاقة النووية، باعتبارها هيئة تنفيذية تتألف من وزراء لديهم دور مباشر يضطلعون به في برنامج الطاقة النووية. واعتمدت جنوب أفريقيا – في إطار الاستعداد لبناء برنامجها النووي – نهج الوكالة بشأن مؤشرات التطور، الذي يتناول العديد من العناصر الهامة واللازمة لنجاح التنفيذ.

وتعمل جنوب أفريقيا بشكل وثيق مع الوكالة، وطلبت إرسال بعثة الاستعراض المتكاملة للبنية التحتية النووية إلى البلد. وأعلن وزير الطاقة في جنوب أفريقيا – في ذلك السياق – مؤخرا عن عزم جنوب أفريقيا على دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإجراء تقييم خارجي لاستعداداتها، فضلا عن تحديد أية مخاطر محتملة قد تقتضي العناية من أجل ضمان بناء برنامجها النووي بصورة ناجحة.

و فيما يتعلق بالأمان النووي، يسرّ جنوب أفريقيا ملاحظة، أن مستوى الأمان النووي لا يزال مرتفعا في المحطات النووية لتوليد الطاقة العاملة والبالغ عددها ٤٣٥ محطة في جميع أنحاء العالم. ويأخذ وفد بلدي علما بالأنشطة التي تضطلع بها الوكالة

في مجال زيادة الأمان النووي، على النحو المفصّل في تقرير المدير العام بشأن خطة عمل الوكالة بشأن السلامة النووية.

وفي الختام، تولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لبرنامج التعاون التقني الذي تنفذه الوكالة. ونرحب بالدعم المقدم عبر مجموعة من المشاريع الإقليمية والوطنية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وخاصةً البلدان الأفريقية. ونقدّر في ذلك الصدد أيضا، الدعم المستمر الذي تقدمه الوكالة من خلال أنشطة اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا النوويين، في أفريقيا والمنطقة.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تعتبر العلوم النووية بين أعظم إنجازات الجنس البشري، ولذا ينبغي أن توظّف لخدمة رفاه البشرية. ونظرا للعديد من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية بوصفها مصدرا حميدا للطاقة يتسم بفعاليته من حيث التكلفة فضلا عن كونه صديقا للبيئة، فقد تبوأ مكانة بارزة في الحياة الاقتصادية للأمم وتقدمها. ولا ريب أن الطلب على تطوير واستخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويين سيواصل النمو في المستقبل.

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن الحق غير القابل للتصرف دون تمييز في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية – بما في ذلك حق كل دولة طرف في تطوير دورة وقود نووي كاملة على الصعيد الوطني للأغراض السلمية – هو أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإحدى أهم ركائزها. وإذ نولي أهمية كبيرة للتطبيق الكامل والفعال والمتوازن والمتزامن وغير الانتقائي وغير التمييزي لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار، فإننا نؤكد بشدة على أن ممارسة الحق غير القابل للتصرف في ابتغاء العلوم النووية والطاقة والتكنولوجيا للأغراض السلمية، وهو جزء لا يتجزأ من سيادة الدول الأطراف،لايمكن تعليقها أو تقييدها مطلقا بواسطة أي جهاز مهما كانت الظروف أو الذرائع.

وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، فإنه يجب ألا يفسر أي شيء في المعاهدة على أنه ينتقص من هذا الحق غير القابل للتصرف، ليس هذا فحسب، بل أن على كل الأطراف التزامات قانونية ثابتة.

”لتسهيل أكبر قدر ممكن من تبادل المواد والمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولها الحق في المشاركة في ذلك“.

علاوة على ذلك، وفي ذات السياق، فإننا نؤكد على أهمية المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي بموجبها حتى الضمانات المطلوبة،

”يجب أن تطبق على نحو يهدف إلى الامتثال للمادة الرابعة من هذه المعاهدة، وتفادي عرقلة التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للأطراف أو التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية لتجهيز أو استخدام أو إنتاج المواد النووية للأغراض السلمية “

يود وفد بلدي أن يؤكد أيضا أنه وفقا للمادتين الثانية والثالثة من النظام الأساسي للوكالة، ”على الوكالة أن تسعى إلى تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم ...؛ وإلى تشجيع ومساعدة الأبحاث في الطاقة الذرية وتطويرها للأغراض السلمية وتطبيقها عملياً في جميع أرجاء العالم، وإلى أن تعمل وسيطاً لأغراض تأمين تقديم خدمات أو توريد مواد ومعدات أومرافق من عضو في الوكالة إلى آخر، إذا طلب منها ذلك ...؛ وإلى تقديم أي عملية أو خدمة مفيدة في البحوث المتعلقة بالطاقة الذرية للأغراض السلمية أو تطويرها أو تطبيقها عملياً؛ وأن تعزز

تبادل المعلومات العلمية والتقنية في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية‘‘.

وبناء عليه، فإننا نؤكد على المسؤولية الأساسية للوكالة في مساعدة الدول الأعضاء، وعلى أهمية مهامها القانونية الأخرى. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة التقيد الصارم من قبل الوكالة الدولية بمبادئ النزاهة والكفاءة المهنية، وجنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ’’نرفض بشدة محاولات أي دولة لتسييس عمل الوكالة، بما في ذلك برنامجها للتعاون الفني، وندعو إلى وضع حد لأي تدخل في أنشطة الوكالة، وخاصة عملية التحقق، لأن هذه الأعمال قد تهدد سلطة وكفاءة ومصداقية الوكالة وتعرض للخطر مصداقية معاهدة عدم الانتشار وحق الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز.

وللأسف، فإن تطبيق النهج التمييزي الانتقائي الموغل في التقييدية والمدفوع سياسياً في التعاون النووي من جانب الدول المتقدمة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وهي الموردة الرئيسية للتكنولوجيا النووية المتقدمة، ترك انطباعا بأنه ليس امتيازاً للدولة أن تكون طرفا في معاهدة حظر الانتشار النووي، لأنه بدلا من أن يسهل التعاون النووي، فإنه يعوقه. وفي هذا الصدد، فإن من دواعي القلق البالغ أن أولئك الذين لم ينضموا إلى معاهدة عدم الانتشار لا يخضعون لأي ضغط للقيام بذلك، ليس هذا فحسب، بل إنهم يشجعون ويكافؤون بسخاء وبمختلف الطرق.

والمثال الحي على ذلك هو المساعدة والتعاون الموثقان جيدا من قبل بلدان غربية معينة – بخاصة الولايات المتحدة والدولتين النوويتين في الاتحاد الأوروبي وهما المملكة المتحدة وفرنسا – للنظام الإسرائيلي الذي، علاوة على حيازته لبرنامج نووي غير خاضع للرقابة، يملك أحد أكبر ترسانات العالم من الأسلحة النووية. وبالطبع، فهذه التدابير تتعارض مع نص وروح معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي فهي حالات واضحة من عدم التقيد بالالتزامات القانونية الصريحة بموجب المعاهدة. وبلا شك، فإن هذه السياسات تقوض بشدة عالمية معاهدة عدم الانتشار وأهميتها ونزاهتها ومصداقيتها. لم نر أي إشارة إلى هذه النقطة من المدير العام للوكالة الدولية في بيانه الذي وزع اليوم.

بينما تفخر جمهورية إيران الإسلامية فخراً كبيراً بممارستها لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإنها كذلك تتقيد تقيداً تاما بالتزاماتها القانونية، وتظل أنشطتها النووية كما كانت دائما حصراً للأغراض السلمية. لقد خلصت الوكالة مراراً على الرغم من جميع الضغوط السياسية الخارجية إلى أن ’’المواد النووية المعلنة في إيران تستخدم في الأنشطة السلمية‘‘. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذه هي بالضبط ذات الخلاصة التي وصلت إليها أمانة الوكالة في ٥١ دولة بتنفيذ بروتوكولات إضافية، فضلا عن ٦١ دولة بدون بروتوكولات إضافية.

وأخيراً، فيما يتعلق بما يسمى الدراسات المزعومة في برنامج إيران النووي المشار إليها في تقرير الوكالة، أود أن أشير إلى أنها تقارير مزورة وتشمل رسما بيانية غير موثوق بها، وهذا ما منع الوكالة من تقديمها إلى جمهورية إيران الإسلامية. وبطبيعة الحال، فإن معظم تلك المعلومات قدمها النظام الإسرائيلي وحليفه الأكبر. يمكن أن يخلص المرء ببساطة إلى أن هذه المعلومات بذات درجة مصداقية الرسوم الكرتونية الطفولية التي رسمت هنا في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر بواسطة رئيس وزراء النظام الصهيوني.

السيدة سيزار (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السفير يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره السنوي عن أعمال

الوكالة (انظرA/67/152). وأود أيضا أن أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المعروض علينا (A/67/L)

ولدى إثيوبيا إيمان راسخ بأن أعمال الوكالة بشكل عام، وعلى وجه التحديد أنشطتها السنوية الموضحة في التقرير، ذات أهمية قصوى لضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونعرب أيضا عن تقديرنا لدور الوكالة المتزايد في ضمان ألا تستخدم العلوم والتكنولوجيا النووية إلا في الأغراض السلمية، وكذلك لتعاونها التقني على إحداث تقدم ملموس في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإثيوبيا هي إحدى الدول المستفيدة من أنشطة الوكالة في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني. وقد كان لدعم الوكالة دور فعال في مساعدتنا على تطوير قدرات متواضعة في مكافحة ذبابة التسي تسي، والعلاج من السرطان، وخدمات الطب النووي التشخيصي، والتحليل الهيدرولوجي للنظائر، واختبار الجودة غير المدمر. وبالرغم من هذا التعاون المشجع، أود أن أؤكد أننا لا نزال بعيدين عن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات المنقولة أو عن الاستمرار في الخدمات التي بدأت من خلال مشاريع التعاون التقني المختلفة التي جرى تنفيذها في السنوات القليلة الماضية.

ويهدف مشروعنا الرئيسي للتعاون التقني مع الوكالة إلى القضاء على ذبابة تسي تسي من منطقة الوادي المتصدع الجنوبي في إثيوبيا من خلال نهج للإدارة المتكاملة للآفات. والعمل جار حاليا في تنفيذ المشروع، وقد تم حتى الآن تسجيل انجازات ملحوظة واستفاد عدد كبير من المجتمعات المحلية من استعادة أراضيها الزراعية ورؤية ماشيتهم تسترد صحتها. وكان هذا المشروع وسيظل على رأس الأولويات في تعاوننا الفني مع الوكالة. وفي هذا الصدد، نود أن نطلب إلى الوكالة أن تواصل إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية ولتنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا، بما فيها إثيوبيا. ويؤكد بلدي من جديد التزامه القوي بالتطبيقات النووية السلمية باعتبارها عنصرا هاما في الجهود الرامية إلى التصدي لتحديات التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة وتعزيز دعم وكالة الطاقة الذرية في ضمان سلامة الأغذية والأمن الغذائي، فضلا عن الطاقة، من خلال التكنولوجيا النووية.

والمجال الآخر المهم من الشراكة الذي لا تزال أثيوبيا تستفيد فيه من برنامج التعاون التقني للوكالة هو تطبيق التكنولوجيا والتقنيات النووية في مجال صحة الإنسان. واستجابة للارتفاع في عدد حالات الإصابة بالسرطان في البلدان النامية، تلجأ إثيوبيا على نحو متزايد إلى الاعتماد على برنامج عمل الوكالة الشامل من أجل علاج السرطان. وفي هذا الصدد، في حين تعرب إثيوبيا عن تقديرها لما تقدمه الوكالة من المساعدة التقنية وما يجري من تقييم الأثر، فهي ترجو أن ترى مزيدا من تعزيز شراكتنا مع الوكالة. ويقدر عدد الإصابات السنوية بالسرطان بحوالي ٠٠٠ ١٥٠ حالة، سوف تتطلب ٨٠ في المائة منها العلاج الإشعاعي. ولهذا السبب القوي نهيب بالوكالة أن تعزز دعمها لإثيوبيا وغيرها من البلدان النامية في مكافحة السرطان من خلال برامج مستدامة لعلاجه وذلك بالاضطلاع بمزيد من البرامج الوطنية والإقليمية المتكاملة.

وفي الختام، تؤكد إثيوبيا مجددا باعتبارها واحدة من الدول الأعضاء المؤسسة للوكالة، التزامها القوي بالاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية وباحترام وتنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية الرامية للسيطرة على المواد النووية المشعة وغيرها. غير أننا أيضا ندرك تماما أن الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية على السلام والأمن الدوليين حقيقية ومن الضروري مواجهتها بجهود جماعية ومتضافرة. وستواصل إثيوبيا دعمها أنشطة الوكالة لتنفذ بفعالية ولايتها العالمية

المتمثلة في ضمان الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية لصالح البشرية.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدير العام أمانو، على عرضه للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونهنئ فيجي، وسان مارينو، وترينيداد وتوباغو على انضمامها كأحدث أعضاء في الوكالة.

لأكثر من خمسة عقود والوكالة تعمل بنجاح كعامل حفاز لتعزيز العلوم النووية والتكنولوجيات ذات الصلة. وقد ساعد ذلك الدول الأعضاء على النهوض بأولوياتها الإنمائية، مع ضمان أن يتم استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وآمنة ومستدامة. لذلك، فإن الوكالة تستحق منا جميعا التقدير العميق.

ونحن نشارك الوكالة تقييمها في أن الطاقة النووية ينبغي أن تظل مصدرا مفضلا للطاقة البديلة الممكنة والمأمونة والمستدامة في المستقبل، على الرغم من القلق العام المبرر الذي نشأ في أعقاب حادث فوكوشيما.

وتعرب باكستان عن تقديرها للدور الهام الذي يضطلع به نظام الوكالة للتحقق. وقد امتثلنا بشكل كامل لالتزاماتنا عملا باتفاقات الضمانات التي أبرمناها مع الوكالة. وتعكس موافقة مجلس محافظي الوكالة بالإجماع في العام الماضي على اتفاقات الضمانات معنا C.3 و C.4 اعتراف المجتمع الدولي بالخبرة الفنية الباكستانية في التشغيل المأمون والآمن لمحطات الطاقة النووية.

وتعتقد باكستان أن جميع الدول يجب أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها الخاصة بالضمانات والتزاماتها الدولية من أجل الحفاظ على مصداقية نظام الضمانات. والمحافظة على توازن بين مهام الوكالة التنظيمية والترويجية والمتعلقة بالسلامة أمر ضروري. ويجب أن تنظر جميع الدول الأعضاء إلى الوكالة كهيئة متسمة بالحياد والفعالية والمهنية. ومن المهم تصحيح التصور العام للوكالة بأنها مجرد جهة مراقبة. ويلزم إعادة التأكيد على دورها الرئيسي في تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية.

وباكستان من المدافعين الأقوياء عن استخدام التكنولوجيا النووية بغرض تحقيق السلام والتقدم والازدهار للجميع. ونظرا لأن باكستان سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي من أولويات حكومتنا. وطوال أكثر من ٥٥ عاما الآن، تشارك لجنة باكستان للطاقة الذرية بنشاط في تسخير التكنولوجيا النووية لأولوياتنا الإنمائية. وفي العقود الخمسة الماضية، سعت باكستان لتعزيز تطبيق التكنولوجيا النووية من أجل شعبنا بمجموعة متنوعة من الطرق وبالتعاون مع الوكالة.

ورغم أننا نستفيد من التكنولوجيا النووية في أغراض متنوعة، ما زال تسخير العلوم النووية لتوليد الطاقة يمثل أولوية. وحصة الطاقة النووية في مزيج الطاقة الكهربائية في باكستان متواضعة في الوقت الحاضر. غير أننا، نظرا لعدد سكاننا الكبير والعجز في الوقود الأحفوري وارتفاع الطلب على الطاقة، نخطط لزيادة المستوى الحالي للطاقة البالغ ٧٥٠ ميغاوات لتوليد الطاقة النووية إلى ٨ ٨٠٠ ميغاوات بحلول عام ٢٠٣٠. وتلك مهمة صعبة، ولكننا مصممون على المضي فيها باعتبارها من الحتميات الإنمائية الهامة.

وتوجد ثلاث محطات للطاقة النووية منضمة بالفعل إلى الشبكة وتعمل بشكل جيد للغاية. وقد كلف بإنشاء أقدم هذه المحطات منذ مدة طويلة في عام ١٩٧٢. وإلى جانب هؤلاء الثلاثة، هناك محطتان أخريان للطاقة النووية قيد الإنشاء، تولّد كل منهما ٣٤٠ ميغاوات، ومن المتوقع إدخالهما الخدمة بحلول عام ٢٠١٦. وتعمل جميع محطات الطاقة النووية في باكستان في إطار ضمانات الوكالة.

كما أن باكستان ما برحت تشارك بنشاط في استخلاص الدروس من الأحداث التي وقعت في فوكوشيما. ونتيجة لاختبارات الجهد والدراسات المستفيضة، تم وضع خطة عمل للاستجابة بالتعاون مع الهيئة الرقابية النووية لباكستان. وتمر الخطة في مراحل مختلفة من التنفيذ تحت إشراف الهيئة. تعلق باكستان دائما أهمية كبيرة على ضمان أن تتم جميع أعمالها في مجال الطاقة النووية داخل هياكل مؤسسية آمنة وشفافة. على الصعيد الوطني،ما برحت الهيئة الرقابية، وهي هيئة رقابية مستقلة لإصدار التراخيص، تؤدي عملها بمهنية وكفاءة لمدة ١١ عاما حتى الآن. أما على الصعيد الدولي، فإننا نشارك منذ فترة طويلة في منتديات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد دعونا الرابطة العالمية للمشغلين النوويين للقيام ببعثات لاستعراض الأقران. لقد رحبنا أيضا بفرادى الخبراء تحت إشراف الوكالة.

وما يدعو إلى القلق المتزايد أن حتى توريد المعدات المتعلقة بالسلامة وقع ضحية سياسات مراقبة الصادرات المقيدة والتمييزية لبعض الدول. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة لهدف الوكالة المتمثل في تشجيع وتعزيز معايير السلامة في جميع أنحاء العالم.

يمثل الأمن النووي تحديا عالميا ومسؤولية وطنية. وتولي باكستان الأولوية القصوى لضمان إنشاء آليات أمنية قوية. وعلى مر السنين، اتخذنا تدابير حماية مادية واسعة النطاق تدابير وأنشأنا هياكل قوية للقيادة والمراقبة، ووضعنا نظم شاملة للرقابة على الصادرات شاملة وآليات تنظيمية واسعة النطاق. وتعكف باكستان بالتعاون مع وكالة الطاقة الذرية على تنفيذ خطة عمل للأمن النووي ما برحت توصف بكونها نموذجا للدول الأخرى. لقد اكتسبنا خبرة كبيرة في مجال الأمن النووي. وتقدم أكاديمية التدريب الوطنية نماذج تدريبية متعددة المستويات للحلول الشاملة في مجال الأمن النووي، ويجري فتح باب الأكاديمية للدورات التدريبية الدولية أيضا. ويجري وضع نظام لإدارة حالات الطوارئ النووية. باكستان تؤيد مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها وقاعدة بيانات الإتجار غير المشروع التابعة لها. وعندما يتعلق الأمر بأمن المصادر المشعة، تعكف باكستان على تنفيذ مفهوم من المهد إلى اللحد، وفقا لسلسلة وثائق الأمن النووي التابعة للوكالة.

وختاما، يمكن للوكالة أن تسهم إسهاما كبيرا في زيادة مساهمة الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. فالوكالة تتبوأ مكانة متميزة لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين والتصدي لتحدياته بطريقة متوازنة. تثق باكستان باتباع نهج منصف وغير تمييزي ومعياري للدفع قدما بأهداف منع الانتشار المتشاطرة عالميا والنهوض باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويحدونا الأمل في أن تؤدي اعتبارات السلامة النووية والأمن النووي إلى تيسير السعي إلى استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وليس إلى عرقلته، من أجل تعزيز جدول أعمال التنمية ووضع حد للتدهور البيئي.

السيد شين دونغ ايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحالة تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠١١ (انظر A/67/152) وتقديم معلومات إضافية بشأن التطورات الأخيرة وأنشطة الوكالة في بيانه الذي تم إعداده (انظر A/67/152/Add.1). نحن نقدر الطريقة الكفوءة والمهنية التي أدار بها المدير العام والأمانة العامة الوكالة من خلال أنشطتها واسعة النطاق بهدف تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. نلاحظ مع التقدير الخاص أن الوكالة إذ تنفذ ولايتها، فإنها ارتقت لتتصدى لمجموعة واسعة من التحديات،

بدءا من مخاطر انتشار الأسلحة النووية والإرهاب النووي، إلى الأمان النووي في أعقاب حادث فوكوشيما العام الماضي.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يثني على الوكالة لإنجازاتها في مجال السلامة النووية. وعلى النحو المبين في التقرير، كانت الوكالة ناجحة في تنفيذ خطة العمل بشأن السلامة النووية التي اعتمدت في الدورة الخامسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، الذي عقد في العام الماضي. ومن خلال تنفيذ خطة العمل بالتعاون التام والمشاركة من الدول الأعضاء، تعكف الوكالة بنجاح على دمج الدروس المستفادة من فوكوشيما، مما يعزز فعالية الإطار التنظيمي والهيئات المشغِّلة في الدول الأعضاء في الوكالة. نلاحظ أيضا بارتياح أن الوكالة اتخذت خطوات لرفع مستوى الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ ككل، وهو ما نتوقع أن يؤدي إلى تحسن ملموس في ترتيبات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني.

كما يجدر بالذكر الإشارة إلى العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الأمن النووي، ولا سيما الجهود المبذولة لتنسيق وتعزيز التعاون بين المبادرات والأنشطة المختلفة. نحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في تنفيذ الأهداف والأولويات الواردة في تقريرها تقريرها عن الأمن النووي لعام ٢٠١١. نحن سعداء أيضا أن نلاحظ نجاح إنشاء اللجنة المعنية بإرشادات الأمن النووي بوصفها هيئة دائمة من الخبراء في الأمن النووي.

استضافت جمهورية كوريا مؤتمر القمة الثاني للأمن النووي في آذار/مارس الماضي في سول. وأسفر مؤتمر قمة سول عن اتخاذ تدابير شاملة متفق عليها لمنع الإرهاب النووي والإشعاعي، بما في ذلك التخلص من المواد النووية والحد منها، وتشجيع توسيع نطاق التقيد بالصكوك الدولية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية. بالإضافة إلى ذلك، أكد مؤتمر قمة سول الدور المركزي الذي تلعبه الوكالة في تعزيز الإطار الدولي للأمن النووي. في هذا الصدد، نحن نرحب بمؤتمر الوكالة الدولي المعني بالأمن النووي، الذي سيعقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٣. إن وفدي مقتنع بأن المؤتمر سيوفر منتدى عالمي في الوقت المناسب لمناقشة التوجهات المستقبلية والأولويات للأمن النووي، وكذلك توليد مدخلات قيّمة لإعداد خطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، أصدر المدير العام تقريرا مستكملا عن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما ذكر المدير العام في تقريره، فإن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو مسألة تثير قلقا بالغا، وبياناتها بشأن انشطة تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف لا تزال مثيرة للقلق العميق. ويشاطر وفد بلدي المديرَ العام القلق الشديد، ويود أن يشير إلى أن هذه الأنشطة تمثل خرقا واضحا لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ولذلك يحث وفدُ بلدي جمهوريةَ كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة.

علاوة على ذلك، نود أن نذكر بالقرار بشأن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة السادسة والخمسين للمؤتمر العام المعقود هذا العام. كما أننا نكرر دعوة المجتمع الدولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، والتعاون على الفور مع الوكالة في التنفيذ الكامل والفعال للضمانات الشاملة. ويجسد القرار القلق البالغ من جانب المجتمع الدولي إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك بناؤها مفاعل يعمل بالماء الخفيف وأنشطتهافي مجال تخصيب اليورانيوم. كما يؤكد القرار مجددا

توافق الآراء القائم في المجتمع الدولي على أنه ينبغي ألا تمنح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مركَزَ دولة حائزة للأسلحة النووية. وهو يؤكد أيضا القلق إزاء بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في آب/أغسطس أعلنت عن عزمها على إعادة النظر في سياستها النووية تماما. كما ينص القرار بوضوح، أيا كان تكوين ذلك الاستعراض، فإنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تؤكد من جديد التزامها بنزع السلاح النووي وبالبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف في ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بأنشطة الوكالة في مجال الضمانات، نرحب باستمرار الزيادة في عدد البلدان حيث دخل حيز التنفيذ اتفاق ضمانات شاملة والبروتوكول الإضافي. ومع دخول البروتوكولات الإضافية حيز التنفيذ الآن من جانب ما مجموعه ١١٤ دولة – بزيادة قدرها ١٠ دول منذ التقرير الأخير – فإن البروتوكول الإضافيقد قطع شوطا كبيرا في طريقه لأن يصبح المعيار العالمي للضمانات الدولية.

نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن البروتوكول الإضافي يشكل أداة تحقق هامة لا تزيد من قدرة الوكالة على التحقق من الطابع السلمي لجميع المواد النووية في دولة ما فحسب، بل يضمن أيضا الثقة الدولية في البرنامج النووي للدولة. وفي هذا الصدد، ندعو سائر الدول الأعضاء أن توقع على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي وأن تدخلهما حيز النفاذ إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

ويسر جمهورية كوريا في ضوء الدعم الكامل لعمل الوكالة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تسخير الطاقة النووية في خدمة السلام والتنمية للبشرية، أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/67/L.3 بشأن تقرير الوكالة.

السيد تربح (ليبيا): سيدي الرئيس، في البداية، نود أن نهنئ السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الطاقة الذرية على التقرير الوافي والشامل عن نشاط الوكالة (انظر A/67/152). وما تضمنه من جهود مخلصة في سبيل تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي وفي مقدمتها عدم الانتشار، والتخلص النهائي من الأسلحة النووية وتسخير الطاقة الذرية لتحقيق التنمية وإحراز التقدم العلمي لخدمة الإنسانية في شتى المجالات. وفي هذا الصدد نود التأكيد على ما يلي.

أولاً، أهمية دور الوكالة المحوري في مجالات الرقابة والتحقق، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ثانيا، حق جميع الدول غير القابل للتصرف في امتلاك واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وعدم السماح باحتكار التقنية النووية على دول بعينها وحرمان الآخرين منها. ثالثاً، ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بدون استثناء بإخضاع منشآتها النووية للرقابة والتحقق الدوليين من قبل الوكالة. رابعا، على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار الأسلحة اوضرورة إخضاع منشآتها النووية للرقابة والتحقق الدوليين من قبل الوكالة.

وأخيرا، نؤكد على حرص ليبيا التام على تطوير ودعم علاقات الشراكة والتعاوني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل شفافية، والاستعداد لتقديم التسهيلات اللازمة لمفتشي الوكالة لأداء مهامهم في ليبيا على الوجه المطلوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/67/L.3. قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): فيما يتعلق بالتقرير قيد المناقشة (انظر A/67/152)، ومشروع القرار ذي الصلة (A/67/L.3)، يرى وفد بلدي أن التقرير بعيد عن الصحيح أو الحقيقة، ويعتقد أنه فشل تغطية الحقيقة الأساسية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فيما يتعلق بهذه المسألة، يود وفد بلدي أن يوضح موقفه.

أولاً وقبل كل شيء، وكالة الطاقة الذرية الدولية ليس لها مبرر ولا تملك السلطة للتدخل في المسألة النووية لشبه جزيرة كوريا. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو عضوا في الوكالة. وفيما يتعلق بعلاقتنا مع الوكالة، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فعلا بقطع علاقاتها الرسمية مع الوكالة في أوائل التسعينات وقطعت كافة الاتصالات معها أيا كان نوعها. اتخذنا هذا القرار عندما فقدت الوكالة الحياد المتوقع من المنظمة الدولية باعتماد موقف متحيز وجائر ضمنا في الوقوف إلى جانب المؤامرة ذات الدوافع السياسية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومع ذلك، وفي مرحلة لاحقة، إجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة محادثات ثنائية وافتتحت المحادثات ”السداسية الأطراف وعندها طلبت الولايات المتحدة أن تسمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة بتقديم الاستشارات التقنية على هامش المحادثات السداسية الأطراف. ووفينا بذلك الطلب على مضض. وكان الشرط لذلك السماح أن تجري المشاورات فقط خلال عقد المحادثات السداسية الأطراف.

ومع ذلك، ونظراً للحالة الراهنة والتطورات في شبه الجزيرة الكورية، لم تتردد الولايات المتحدة في تصعيد وتيرة تهديداتها ومحاولاتها الابتزاز عن طريق زيادة الأعمال العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. الحالة في شبه الجزيرة الكورية على حافة الانفجار. ولا أحد يعرف متى قد تندلع الحرب.

وفي ظل هذه الظروف، أوشكت أن تصبح المحادثات السداسية الأطراف حبراً على ورق. وفي هذه الحالة، ليس لدى الوكالة دور تقوم به. علاوة على ذلك، انحازت الوكالة إلى جانب الولايات المتحدة العدائية ضد جمهورية كوريا ”الشعبية الديمقراطية، إذ تبنت على غير هدى سياسة الولايات المتحدة ضد بلدي. لقد عقّدت الطريق نحو التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك يمكننا أن نقول إن ليس للوكالة دور مُبَرَّر.

وعلى الرغم من كل ما سبق، معروض علينا الآن التقرير السنوي لهذا العام. وخرجت إلينا الوكالة واستخدمت لغة من قبيل ”قلق عميق“ فيما يتعلق بالمرافق الجديدة لتخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل الماء الخفيف، بينما أعربت في الوقت نفسه عما يُسمى باستعدادها لاستئناف مشاركتها في أنشطة التحقق.

كل ذلك سخيف ولا معنى له في سياق ما قلته للتو.

و بهذه المناسبة، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يلفت إنتباه جميع المشاركين هنا إلى الحالة المختلفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما يعلم الجميع، برزت كدولة حائزة للأسلحة النووية على نحو كامل ومبرر. ومن الواضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكنها ولا ينبغي لها استخدام نفس المعيار الذي استخدمته عندما كانت الأنشطة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقتصر على الأغراض السلمية. إن وظيفة الوكالة هي التعامل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وحالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مختلفة، كما لُوحظ ذلك بشكل واضح في النهج السابق للوكالة. و لم تثر الوكالة مطلقا أي مسألة أو تعرب عن قلقها إزاء الأنشطة النووية للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية؛

وإنما فعلت ذلك فقط فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا أمر سخيف لا معنى له وحالة أخرى من اضمحلال الحيادية في أنشطة الوكالة.

وثانيا، لا تستطيع الوكالة وليست في وضع يتيح لها تقديم المساعدة بشأن تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إن حل جميع هذه المسائل ينبغي أن يستند إلى تحليل موضوعي للواقع الحالي الأساسي وراء تلك المسائل. وفيما يتعلق بالجوهر الأساسي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فمن المؤكد أنه نتاج السياسة العدائية الراسخة التي ما انفكت الولايات المتحدة تتبعها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، لم تتردد الولايات المتحدة في وضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قائمة محور الشر وتحديدها كهدفٍ لأول لضربة نووية استباقية من الولايات المتحدة.

إضافة الى ذلك، عندما يرى المرء أنشطة الولايات المتحدة العسكرية في كوريا الجنوبية هذا العام، وقيامها بعمليات واسعة النطاق واحدة تلو الأخرى، بمشاركة ما يقارب ٥٠٠ ألف جندي، فهذا أمر غير مسبوق. فالولايات المتحدة على استعداد تام لشن هجوم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت. وتُجري حاليا مناورات عسكرية مشتركة يشترك فيها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وكما يتصور الممثلون، فهي تستخدم الذخيرة الحية. ففي مناورة هذا الصيف، استخدمت علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كهدف أرضي لتدريبات للقصف الجوي باستخدام الذخيرة الحية. فمن الواضح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي هدف يجب القضاء عليه من قبل الولايات المتحدة.

وفي مواجهة ذلك التهديد وردا على هذا الإبتزاز من أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، لا تملك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار سوى حيازة السلاح النووي للدفاع عن نفسها وحماية أمنها وسيادتها وحماية حق الأمة الكورية كافة في الوجود. وعليه، فإن الرادع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمثل ردعا للحرب وهو سيف صارم وثمين يضمن السلام والإستقرار والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. ولذلك فمن مصلحة دول المنطقة إذن التحرك نحو السلام والتنمية والوفاق والإستقرار.

وبشأن إنسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن هدفنا هو جعل الولايات المتحدة تتخلى عن سياسة اليد الطولى والتحرك نحو المصالحة والتعايش مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطالما أن السياسة العدائية مستمرة، سوف تزيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قدراتها النووية وترسانتها وتعززها وتوسعها. ولذلك، تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توصي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم تكرار إصدارها مثل هذا النوع من التقرير السنوي بمضمونه ولغته السخيفين، لأنه لن يؤدي سوى إلى تشويه صورتها وتدميرها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.3، المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بونتارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/67/L.24، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، باراغواي، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوروندي، البوسنة

والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونغا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سان مارينو، سنغافورة، السويد، صربيا، العراق، فنلندا، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إعتماد مشروع القرار A/67/L.24؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارA/67/L.3. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

أُعتمد مشروع القرار A/67/L.3 (القرار ٦٧/٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسةً لحق الرد. أود أن أذّكر الأعضاء بأن بيانات حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): فيما يتعلق بالتصريحات التي أدلى بها ممثلا اليابان وكوريا الجنوبية، يرغب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ممارسة حقه في الرد.

أولاً، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل اليابان، إن الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا لشرق آسيا، نحن نرفض تماما هذا الإدعاء، فهو لا معنى له على الإطلاق في سياق الواقع الأساسي لشبه الجزيرة الكورية، للأسباب التي شرحتها للتو. ولكن هناك أمر واضح. فعندما ننظر فيمن يشكل مصدر التهديد في المنطقة، لن نجد إلا اليابان. ولدى اليابان قدرات نووية، وتمتلك ما يزيد على ٤٠ طناً من البلوتونيوم، فهي بطل العالم في البلوتونيوم. ومن المسلم به أنه يمكن لليابان تجميع أسلحة نووية في وقت قصير، وحتى في غضون بضع ساعات.

ولدى اليابان إتفاقية نووية سرية مع الولايات المتحدة، اعتمدت في عام ١٩٦٠، تسمح بموجبها للسفن الحربية الأمريكية القادرة على إنتاج الأسلحة النووية بدخول مياهها الإقليمية في أي وقت. ولا تزال اليابان تقول للعالم إن لديها ثلاثة مبادئ فيما يتعلق بعدم إنتشار الأسلحة النووية، وهي لم يتم إضفاء الطابع القانوني عليها، لكنها شفهية فقط. وفي الواقع، اليابان تفعل شيئا مختلفاً تماما؛ فهي تتجه نحو النزعة العسكرية دون الإعراب عن أي اعتذار عن جرائمها السابقة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي ندركها جميعا.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية مرة أخرى، ومفادها أنه لا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحصل على مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية. فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تطلب أبدا هذا المركز، والخيار خيارنا بشأن ما إذا كنا نرغب في طلب هذا المركز أم لا، وهو من حقنا في حالة الرد على التهديد. لقد سمحت كوريا الجنوبية بدخول الأسلحة النووية الأمريكية إليها منذ عام ١٩٥٧، مبتزة بذلك الأمة الكورية بأسرها. وهم لا يستطيعون إخفاء هذه الحقيقة أو تنحيتها. وعلاوة على ذلك، لا تزال كوريا الجنوبية تحت المظلة النووية للولايات المتحدة.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولاً، إن إلتزام حكومة اليابان بالمبادئ الثلاثة عدم إنتشار الأسلحة النووية – عدم حيازة الأسلحة النووية أو تصنيعها

أو السماح بإدخالها إلى أراضينا – يظل دون تغيير، وإن عزم اليابان في السعي نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بهدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية التزام لا يتزعزع.

ثانيا، تتبع اليابان سياسة دفاعية موجهة للدفاع بشكل حصري، وعليه، فإن المناورات التي تجريها قوات اليابان اللدفاع عن النفس لا تستهدف أي بلد أو منطقة بعينها. بالإضافة الى ذلك، فإن المنظومة الدفاعية للقذائف التسيارية التي قررت اليابان إدخالها منظومة دفاعية تماما ولا تهدد أي بلد أو منطقة محيطة باليابان.

ثالثاً، القول إن حكومة اليابان سمحت بإدخال الأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة إلى الأراضي اليابانية غير صحيح. واستنادا إلى السياسة النووية للولايات المتحدة التي أعربت عنها حتى الآن، بما في ذلك إعلان عام ١٩٩١، فإن الحكومة اليابانية ترى أنه لا يوجد هناك حاليا إدخال للأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة، بما في ذلك عن طريق السفن و/أو الطائرات التي ترسو في الميناء أو تهبط على الأراضي اليابانية أو تعبرها. وأكرر أن اليابان لا تزال تتبع سياسة التقيد بالمبادئ الثلاثة لعدم إنتشار الأسلحة النووية.

وأخيراً، تصرفت اليابان بإمتثال صارم لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وإلتزاماتها المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها دولة طرفا في هذه المعاهدة. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية استخدامات اليابان للطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك في استنتاجاتها السنوية، وأن جميع المواد النووية تظل ضمن الأنشطة السلمية. بالإضافة إلى ذلك، وعلاوة على الإلتزامات القانونية، وكتدبير من تدابير الشفافية على الصعيد الدولي، تقوم اليابان بإنتظام برفع التقارير عما تحوزه من البلوتونيوم وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة البلوتونيوم، وكان آخر تقرير قدمته في هذا الصدد في ١٧ أيلول/سبتمبر.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل اليابان، مرة أخرى، ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماما وهذا الإدعاء. وكل ما قيل هو مجرد تستر سياسي. بل هي حقيقة أن اليابان أبرمت في عام ١٩٦٠ اتفاقا نوويا سريا مع الولايات المتحدة يتعارض مع المبادئ الثلاثة لعدم إنتشار الأسلحة النووية، التي لا ترد في أي وثيقة قانونية أو مشروعة. واذا كانت اليابان جادة بشأن موقفها إزا عدم انتشار الأسلحة النووية، لماذا إذا تتردد في إعتماد وثيقة مشروعة؟

وأخيرا، تسعى اليابان الى العسكرة لتصبح دولة عسكرية. وتخلق نزاعات إقليمية مع جميع البلدان المجاورة، بما في ذلك شبه الجزيرة الكورية والصين وروسيا. وتدعي اليابان بحقوق إقليمية لا أساس لها أبدا وتهدف تماما إلى تعزيز المصالح التوسعية والعسكرية لها.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ليس لدي نية لتكرار البيان الذي أدليت به في وقت سابق لدحض المزاعم التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالإدعاءات الأخرى التي لا أساس لها والتي قدمها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد اليابان، أود أن يحتفظ وفد بلدي بحقه في الرد حتى تتسنى له فرصة مناسبة وفي وقت مناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.